سلسلة الدراسات التوثيقية (47)

رؤى توثيقية

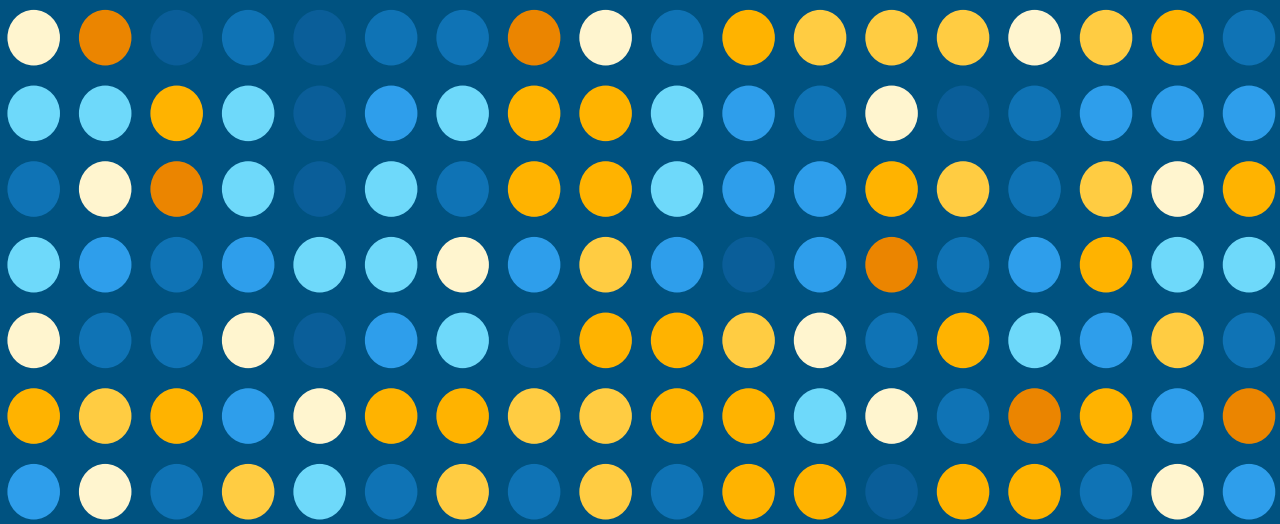

د. يوسف حسن

الطبعة الأولى 2025م

سلسلة الدراسات التوثيقية (47)

رؤى توثيقية

د. يوسف حسن

الطبعة الأولى
2025م

رؤى توثيقية

د. يوسف حسن

الإيداع القانوني

...../2025م

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 121566207 - 00249122094856
البريد لإلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:
الطبعة الأولى - 2025م
جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ ﴾

(سورة البقرة: الآية 143)

شعب لا يوثق لتاريخه شعب فاقد الذاكرة

المؤلف

إهداء

- إلى الذين دونوا سيرهم الذاتية بكل تجرد
- إلى الباحثين عن الحقيقة
- إلى حملة مشاعل التنوير عبر العصور

أهدي هذا الكتاب ،،،

المؤلف

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ودار أريثيريا للنشر والتوزيع وهما يعملان في صمت من أجل رفد المكتبة السودانية والعربية بالعديد من الإصدارات العلمية الرصينة بغرض الإسهام في حركة التنوير المعرفي التي يحتاجها الجميع.

المؤلف

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم	13
1. **روايات المعمرين** بين النقل الشفوي والتوثيق الأكاديمي	15
2. **أمثلة أخطاء التوثيق و خطرها على الحقيقة** لماذا وقع إنقلاب مايو ومن الذي يقف وراءه؟	21
3. **أمثلة لأخطاء التوثيق، ومن مشارك في الأحداث** إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم لجريدة التغيير	31
4. **أمثلة لأخطاء التوثيق ومن مشارك في الأحداث** ما أعظم الفرية ولكن لا عجب؟	59
5. **أمثلة لأخطاء التوثيق ، ومن مشارك في الأحداث** إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم لجريدة التغيير	65
6. **أمثلة لأخطاء التوثيق** من مشارك في الأحداث	75
المصادر والمراجع	78

تقديم

يعد التوثيق من أهم سمات الأمم المتحضرة عبر التاريخ، وقد أسهم في حفظ التراث والتجارب الإنسانية التي تناقلتها الأجيال كانت الملهم والحادي لهم في صنع حاضرهم ومستقبلهم.

إن دول العالم الثالث عموماً والسودان على وجه الخصوص في أشّد الحاجة لتفعيل حركة التوثيق بواسطة الجامعات والمعاهد والمركز البحثية للإستفادة من الخبرات والتجارب والأحداث لتفادي أخطاء الماضي واستلهام العبر والدروس منها.

ومما يحمد لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ودار أريثيريا للنشر والتوزيع تصديهم لعملية التوثيق للرموز والمعالم والشخصيات داخل السودان وعلى إمتداد دول حوض البحر الأحمر وخارجه خدمةً للبحث العلمي وتوثيقا لتجارب وأشخاص واحداث تستحق ان يطلع عليها الناس في عالم يؤمن بالفعل الجماعي من أجل تقدم و فاهية الإنسان.

يأتي هذا الكتيب بعنوان رؤى توثيقية ويحمل الرقم (47) ضمن سلسلة الدراسات التوثيقية بالمركز ليحفز الجميع على التوثيق والتدوين للعديد من الأحداث والمشاهد اليومية، بغرض الوصول إلى ذاكرة سودانية وإقليمية متاحة للمختصين والباحثين والمهتمين.

إن وجهة نظرى في أي كتابة تاريخية هي مهمة لكونها تحرك ساكناً في عملية التوثيق التاريخي السوداني التى تحتاج إلى الكثير من الجهود. وقد فعل الدكتور يوسف حسن خيراً بكتابة هذه الرؤى والأفكار التوثيقية والتي تناولت موضوعين ، الأول: عن الرواية الشفاهية وهنا أشير إلى أن هناك

ضوابط منهجية أساسية يجب أن تراعى في توثيق الرواية منها تسجيل الرواية الشفهية ونقلها بدقة وبنصها مع كتابة تاريخ ومكان الرواية، وكذلك يجب اختيار مصادر موثوقة للمقابلات، وتسجيل المعلومات المتوفرة عن الراوي، ومن المهم التحقق من صحة المعلومات عبر مقارنتها بمصادر أخرى مدونة أو شفاهية. .

أما الموضوع الثاني الذي تطرق اليه الكاتب هو نقد الشهادة التاريخية، وهو عملية تقييم دقة ومصداقية المعلومة التاريخية من خلال نقد المضمون وتحليله للتأكد من مصداقيته. وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفترة التى قدمت فيها الإفادة التاريخية، فضلاً عن مقارنتها بمصادر أخرى وذلك لضمان موضوعية ودقة الشهادة التاريخية..

وختاماً نشكر الأخ الدكتور يوسف حسن على هذه السياحة العلمية التى طرحت الكثير من التساؤلات المثيرة حول توثيق بعض الأحداث التاريخية السودانية، وعن أهمية الاستفادة من الرواية الشفاهية كمصدر مهم لدراسة التاريخي السوداني. وكذلك لفته الإنتباه إلى نقد الإفادات التاريخية الموثقة. وبالتأكيد هذين الموضوعين يحتاجان لمزيد من النقاش والحوار من المؤرخين والباحثين السودانيين.

والله ولي التوفيق،،

د. عوض شبا

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

1

روايات المعمرين
بين النقل الشفوي والتوثيق الأكاديمي

يُعد التوثيق الشفهي أحد المصادر المهمة لحفظ الأحداث التاريخية، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على النقل الشفهي كوسيلة رئيسية ومصدر معرفي. ومع ذلك، تطرح الروايات الشفهية عدة تحديات تتعلق بالدقة والمصداقية، لا سيما عند توثيقها من قبل كبار السن الذين قد يتأثرون بعوامل مثل تراجع الذاكرة والتصورات الذاتية للأحداث تعتمد العديد من المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في السودان، على الثقافة الشفاهية كوسيلة رئيسية لنقل المعرفة التاريخية والاجتماعية. فقد شكل كبار السن والمقربون من صناع القرار مصادر أساسية لحفظ المعلومات، مما منحهم مكانة اجتماعية بارزة، حيث يتم اللجوء إليهم للاستماع إلى رواياتهم حول الأحداث الماضية. وعلى الرغم من أن هذا النموذج أسهم في استمرارية نقل التراث الثقافي والتاريخي، إلا أنه يواجه تحديات عدة، أبرزها ضعف التوثيق والاعتماد المفرط على الذاكرة الفردية، مما يزيد من احتمالية فقدان المعلومات أو تعرضها للتحريف بمرور الزمن .

وعلى الرغم من تطور وسائل التسجيل الحديثة، لا يزال استخدامها محدودًا، حيث تبقى العديد من المواد المسجلة غير منشورة أو غير متاحة للباحثين، مما يحد من إمكانية الاستفادة منها في الدراسات الأكاديمية. وتشير الدراسات إلى أن ضعف التدوين المكتوب في المجتمعات ذات الثقافة الشفاهية يمكن أن يؤدي إلى فقدان روايات تاريخية هامة، كما يؤثر على دقة التحليل التاريخي والاجتماعي. ولذلك، يُوصى بتطبيق منهجيات علمية للتحقق من صحة المعلومات الشفاهية، مثل مقارنتها بمصادر مكتوبة أو أرشيفية، أو استخدام تقنيات التوثيق الرقمي لضمان الحفاظ على هذه الروايات وإتاحتها بشكل أوسع للأكاديميين والباحثين .

يعد توثيق الروايات الشفاهية من المعمرين مصدرًا مهمًا لدراسة التاريخ الاجتماعي والثقافي، إلا أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بمدى دقة النقل والاعتماد على الذاكرة الفردية. في هذا السياق، اعتمدت في عملي التوثيقي على التسجيل الصوتي والنقل الكتابي الحرفي، بهدف الحفاظ على الرواية الأصلية دون تحريف قد يؤدي إلى تشويه المعنى أو فقدان السياق الأصلي .

من خلال مقابلاتي مع كبار السن، لاحظت وجود تباين في امتلاكهم للمعلومات ودقة تعبيرهم عنها. فالبعض يمتلك جرأة في سرد الوقائع دون مراعاة مدى قبول المستمع لها، بينما يتوخى آخرون الحذر في الإفصاح عما يعرفونه. وقد يكون ذلك نابعًا من عوامل اجتماعية ونفسية، مثل تأثير البيئة الثقافية أو مدى ارتباطهم بالأحداث التي يروونها .

على سبيل المثال، في إحدى المقابلات التي أجريتها عام 1990 مع السيد عبد الرحمن الحجير في الجزيرة أبا، طرحت عليه سؤالًا حول صحة الروايات التي تتحدث عن ظهور اسم المهدي على بيض الدجاج وأوراق

الشجر والحجارة. استثارته الصياغة التي استخدمتها "قالوا لينا"، والتي قد تحمل إيحاءً بالشك، فرد بانفعال مؤكدًا أنه رأى ذلك بنفسه. يمكن تحليل هذا التفاعل من منظور علم النفس اللغوي، حيث يعكس استخدامه لصيغة "أنا شفته" بدلاً من الإشارة غير المباشرة (مثل "ديك" تلك) إحساسًا قويًا بالتجربة الشخصية وارتباطًا عاطفيًا بالحدث، مما قد يؤثر على أسلوب استرجاعه للمعلومة .

إن دراسة هذه الروايات تتطلب اتباع منهجيات تحقق علمية، مثل مقارنتها بمصادر مكتوبة، وتحليل السياق اللغوي والاجتماعي للراوي، وتقييم مدى تأثر السرد بالمعتقدات الشخصية أو البيئة الثقافية المحيطة. ومن هنا تأتي أهمية الجمع بين الرواية الشفاهية والتحليل النقدي المنهجي لضمان إنتاج معرفة تاريخية دقيقة وموثوقة.

يظهر من هذه الروايات مدى أهمية تسجيل التاريخ الشفوي من مصادره المباشرة، إذ إن التفاصيل التي ينقلها المعمرون تحمل دلالات أعمق من مجرد السرد، فهي تعكس ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية في حقب مختلفة. اللافت في هذه الروايات هو التأكيد على الصفات الشخصية للرواة مثل الصدق، قوة الذاكرة، والدقة في نقل الأحداث.

نلاحظ في شهادة الجد إلياس محمد البخيت أن هناك مساحة بين ما ينقله المعمر كحقيقة وما قد يكون رأيًا شخصيًا، مما يستدعي التمييز بينهما أثناء التوثيق. أما الجد عبد الرحمن إسحاق، فإن توثيق حياته يبرز قوة إرادته، التزامه الديني، وحيويته رغم تقدمه في العمر، وهي سمات تنسجم مع صور أخرى لمعمرين تجاوزوا المئة عام. كذلك، تتكرر

في النصوص إشارات إلى النشاط البدني والذهني الملحوظ لدى بعض المعمرين، مثل الجد إلياس الذي كان يتنقل لمسافات طويلة دون تذمر، ما يعكس صورة مغايرة عن الصورة النمطية للشيخوخة في العصر الحديث.

القصص المتفرقة حول هذه الشخصيات تقدم مادة غنية لدراسة التغيرات الاجتماعية وتأثير الزمن على الإدراك الجمعي للأحداث، حيث إن مثل هذه الروايات تظل إحدى أهم مصادر التأريخ الشعبي غير الرسمي، خاصة في مجتمعات تعطي للتاريخ الشفوي وزنه كجزء من الهوية.

الدروس المستفادة من شهادات المعمرين:

تعد الروايات الشفوية من المصادر التاريخية المهمة، خاصة حينما تصدر عن معاصرين للأحداث أو من لهم صلة مباشرة بها. من المعروف أن قوة السند التاريخي ترتبط بعوامل مثل دقة النقل، خلوه من التحريف، وصدق الراوي. فإذا توفرت هذه الشروط، فإن المعلومات المستمدة من هذه الروايات يمكن اعتبارها ذات قيمة في التأريخ الشعبي، مع ضرورة التحقق منها عبر مقارنتها بمصادر أخرى.

من الأمور اللافتة أنني طرحت السؤال نفسه على ثلاثة معمرين في أماكن وأزمنة مختلفة، فجاءت إجاباتهم متشابهة رغم اختلاف ظروفهم.

المعمرون الثلاثة:

- الجد عبد الرحمن إسحاق (الجزيرة أبا، 1990).
- الجد إلياس محمد البخيت (ود البخيت، 2013).
- معمر آخر (شرق السودان، 2010).

وكان السؤال:

”ما سر احتفاظكم بصحتكم الجسدية والذهنية رغم تقدمكم في العمر؟“

وكانت الإجابة متطابقة تقريبًا لدى الثلاثة، حيث أكدوا على النقاط التالية:

1. **نظام غذائي طبيعي وبسيط**: يعتمد على اللبن، اللحم، التمر، والحبوب المحلية مثل الكسرة والعصيدة، دون الاعتماد على الأطعمة المصنعة.
2. **النشاط الحركي المستمر**: سواء من خلال المشي، العمل اليدوي، أو النشاط البدني المنتظم.
3. **ضبط السلوك الغذائي والأخلاقي**: حيث شددوا على تجنب المحرمات، سواء في الطعام أو في نمط الحياة عمومًا.

تظهر هذه العادات كعناصر قد تسهم في تعزيز الصحة وطول العمر، لكنها ليست العامل الوحيد، إذ تلعب العوامل الوراثية والبيئية دورًا مهمًا كذلك. ومن المفيد أن يستفيد الجيل الحالي من هذه التجارب، لا سيما فيما يتعلق بالنشاط البدني والتغذية المتوازنة.

2

أمثلة أخطاء التوثيق و خطرها على الحقيقة
لماذا وقع إنقلاب مايو ومن الذي يقف وراءه؟

الجدل حول انقلاب 25 مايو 1969: قراءة في العلاقات السياسية والأيديولوجية
كان الجدل حول انقلاب 25 مايو 1969 في السودان يشمل تساؤلات متعددة بشأن طبيعته الأيديولوجية ودور الأطراف المختلفة في تدبيره. إحدى القضايا المركزية التي تم نقاشها هي علاقة الحزب الشيوعي السوداني بالانقلاب: هل كان الحزب الشيوعي هو المخطط الرئيسي للانقلاب، أم أن العلاقة كانت تكتيكية، حاول الشيوعيون عبرها الاستفادة من الانقلاب لمصلحتهم السياسية؟

من بين النظريات المطروحة، تتناول أدبيات الحزب الشيوعي في تلك الفترة آليات ومنهجية العمل السياسي التكتيكي للحزب بطريقة تجعل البعض يرى أن الحزب الشيوعي وراء تنظيم الانقلاب كرد فعل على حل الحزب بواسطة الجمعية التأسيسية في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، وهي الفترة الموسومة بفترة الثورة المضادة بحسب وثيقة «في سبيل تحسين العمل القيادي» التي تم طرحها بعد عام من المؤتمر الرابع، والتي كانت إشارة لتبني آليات جديدة للحزب وتوسيع نطاق تحالفاته التكتيكية في إطار إجهاض حكومة الديمقراطية الثانية الموصوفة بأنها ثورة مضادة لثورة أكتوبر الشعبية حسب أدبيات الحزب الشيوعي السوداني في تلك الفترة.

وتبرر هذه الأدبيات السياسية للحزب تشجيع هذا النمط من الانقلابات ما يجعل فكرة أن الشيوعيين قد دفعوا بالعقيد جعفر نميري إلى قيادة الانقلاب فكرة منطقية تبعاً لآليات الحزب وأدواته السياسية، باعتبار نميري شخصية غير شيوعية يمكنها أن تكون بمثابة واجهة سياسية محايدة، وهو ما وصفوه بالطبقة البرجوازية الصغيرة، مما يساعد على تجنب العزلة السياسية التي قد تنجم عن التوجه الأيديولوجي الشيوعي. وقد نصت الوثيقة في تعريفها لطبقة «البرجوازية الوطنية» كما حددها المؤتمر الرابع بأنها جزء من منظومة قوات المرحلة الوطنية الديمقراطية التي لا يريد الحزب أن تكون بعيدة عنه.

من جهة أخرى، كان القوميون العرب متورطين في الانقلاب بهدف كسب تأييد جمهورية مصر العربية، وذلك لزيادة الدعم العربي الإقليمي للثوار السودانيين. كان هذا التحالف مع مصر خطوة استراتيجية لتأمين الدعم السياسي والشرعية للسلطة الجديدة.

وقد وثقت صحيفة «التغيير» بعض التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة عبر تصريحات الرائد أبي القاسم محمد إبراهيم، التي تقدم صورة واضحة عن التفاعلات السياسية بين الأطراف المختلفة ومدى تأثيرها في تشكيل مجريات الانقلاب.

هذا هو الموضوع المهم والذي سأورد فيه ما استطعت من أدلة وبيانات، ولن أعبأ بما نشره أبو القاسم محمد إبراهيم عن ترتيباتهم التي زعمها في الفترة من 1964 - 1969 م في حديثه عن ما أسماه بالنظام السابق - الديمقراطية الثانية – الذي وصفه بأنه فاشل وساهم في تفتيت الحركة الوطنية والضياع الفكري – وهو ما عرفته أدبيات القوى اليسارية في تلك الفترة بالثورة المضادة والهجوم الفكري. ومع أن المصطلحات تكون ذات قيمة في مثل هذه الشهادات

المسجلة، إلا أن تأثير حمولة الدعاية السياسية يجعلها لا تتقيد بمعنى ولا فكرة، كأنها تتساقط لا إرادياً، بل ربما وضعها في غير موضعها، كما في جمعه كلمة «حروب» وهو يتحدث عن ما أسماه بالطائفية، وكذلك يجمعها عندما يتحدث عن حرب الجنوب، ولا يذكر أن العهد الديمقراطي كان يصنف ما يحدث في الجنوب على أنه يرجع لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية وليس سياسية، ومن ثم فإن حلها ليس بالعنف والقوة العسكرية بل بالدراسة للأسباب ومعالجتها. ومن أجل ذلك تم عقد مؤتمر المائدة المستديرة وتكونت لجنة الاثني عشر، واقترح الحكم الذاتي ووضعت الدراسات التي استفاد منها الانقلابيون.

أما حديثه عن شراء الأحزاب للسلاح، فقد فصلت فيه الأدبيات السياسية للأحزاب، لانتقل بالحديث مباشرة إلى ما هو أهم، وهو كما أسلفت علاقة انقلاب مايو باليسار عامة وبالحزب الشيوعي خاصة من ناحية أيديولوجية ومن ناحية تكتيكية أو من ناحية انتهازية وربما من نواحي إقليمية ودولية. ولقد تابعت في هذا الموضوع جهود بعض الباحثين والتي سترد فيما يلي من حديث عن الموقف السياسي قبل انقلاب مايو 1969 م.

الموقف السياسي من ناحية اليسار قبل انقلاب 25 مايو 1969م:

بدأ اليسار الديمقراطية الثانية بزخم أكبر من وزنه وعدده عبر الأجسام الموازية والنقابات، فحاز على نصيب الأسد في وزارة أكتوبر الأول، وحتى عندما جرت الانتخابات حاز على معظم دوائر الخريجين، وكان له سبق تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية، فكانت تلك جميعها في صالح شعاراته وأدت إلى انطباعات إيجابية تجاهه لدى كثير من المثقفين. وتحركت أذرعه في نقابات العمال والمزارعين بحيوية حتى أعلنت حزبا باسم وحدة المزارعين

وكانت جريدته «الميدان» جريدة جريئة مقروءة، وكان متحدثوه في الجمعية مفوهين يخلبون الألباب.

ولكن سرعان ما انكسر جناحه ووضح ضعف قوته وعمقه الجماهيري بعد حادث ندوة معهد المعلمين العالي المشار إليها سابقاً وما ترتب عليها فقد تم حظر نشاط الحزب وخفت صوته وتراجع تمثيله في الجمعية التأسيسية إلى صوت واحد هو صوت أمينه العام عبد الخالق محجوب الذي دخل الجمعية التأسيسية مستقلاً.

لم يمت الحزب الشيوعي بمجرد حله بواسطة الأغلبية الديمقراطية عبر قرار أجازه مجلس النواب، بل قاوم وانتقل بنشاطه إلى مستويات أخرى كانت بمثابة تخطيط للتحالفات المستقبلية وإعادة بناء لأهداف جديدة.

تكونت جبهة يسارية عريضة تواثقت على ميثاق واحد واتفقت على مرشح واحد للمنافسة على رئاسة الجمهورية، وهو بابكر عوض الله رئيس القضاء الأسبق والقومي العربي التوجه، ولكن هل كل ذلك كان جدياً أم فصولاً في الإعداد للانقلاب عسكرياً على الديمقراطية التي طردت الحزب الشيوعي من منبرها؟ حوار النفي والإثبات استمر سجاله ولم يجتمع الناس على رأي واحد.

قال السيد محمد أحمد المحجوب في كتابه «الديمقراطية في الميزان» (لقد تدهور الوضع وبقي النزاع قائماً بين الأحزاب قبيل الانقلاب، وانتشرت حملة هامسة تبث فكرة الحكم بواسطة النخبة المثقفة بحماية مظلة عسكرية، وقال بعضهم: «الحكومة في حاجة إلى مساعدة عسكرية لتقويتها»، وواصل قائلاً: «وكان تعليقي أن كل من يعتقد أن الجيش سيساعد على تقوية الحكومة المدنية فهو ساذج.»).

السيد/ محمد أحمد المحجوب، رئيس الوزراء الأسبق.

ولكن المحجوب نفسه أورد في كتابه ذاته رواية عن مصدر مطلع في الحزب الشيوعي قوله: (استاء الحزب الشيوعي من شكل الوزارة معتبرا إياها

حمراء جدا) كما أنه أيضا أثبت غلبة اليساريين إن لم نقل الشيوعيين في الحكومة التي تشكلت من 21 عضوا في 25/ مايو 1969 م وذلك بالمقارنة بينها وبين أعضاء لجنة اليسار الموسع – أو الجبهة اليسارية العريضة – فقال (المقارنة – بينهما – تظهر كيف جاء سياسيون شيوعيون إلى السلطة مع الحكومة العسكرية – كان هنالك أربعة وعددا من رفاق الطريق يشكلون اكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء:

بابكر عوض الله – قومي عربي، مكاوي مصطفى والشبلي من الاشتراكيين الديمقراطيين، طه بعشر الماركسي المستقل وخلف الله بابكر أعضاء في لجنة جبهة اليسار الموسع. وكان فاروق أبو عيسى عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي وكان محجوب عثمان وموريس سيدرا وجوزيف قرنق شيوعيين (1) بل ان المحجوب يورد في كتابه أن « الانقلاب خطط مع ناصر (جمال) وتوافرت أدلة تلقي الضوء على العلاقة بين الشيوعيين والجيش في انقلاب 1969م أشعرت قوى اليسار بأنها يجب أن تتوحد في هيئة منظمة لمكافحة إقامة دولة ثيوقراطية وللحؤول دون هدف فرض دستور إسلامي على نظام رئاسي) (2) ساق الأستاذ محمد احمد كرار القرينة تلو القرينة مستشهداً بالوثيقة ليشحذ ما لايدع مجالا من الشك فى علم الحزب الشيوعي بالتدبير للانقلاب وإلى درجة منافسة عرض المشاركة فى المكتبة السياسي .... تم اصداره بيانا بمناسبة وقوع الانقلاب فى في يوم الأول جاءه فيه....

وفى الوقت الذى تم فيه اعلان حل الاحزاب وحظر النشاط السياسي لرموزها بل اعتقالهم والزج بهم فى السجون أو وضعهم فى الاعتقال التحفظي أو على الأقل وضعهم تحت المراقبة، فى مثل تلك الظروف عقد الحزب الشيوعي اجتماعا للجنة المركزية فى نفس مساء يوم الانقلاب (1) مناقشة (مسالة)

الوزراء الشيوعيين هل يتمتع الحزب عن الدخول الوزارة ويصر على تعيين اختارهم الذين يمثلوه أم يقبل المشاركة بالكيفية اختارها مجلس قيادة الثورة ... ووافقت على الاشتراك فى الحكم لكنها تحفظ على الصيفية (2) المروضة

اما فيما يتعلق بموقفه من القوى السياسية فقد اورد محمد أحمد كرار كان تقرير مؤتمر كوادر الحزب أشاره بإنجاز ثورة مايو وهي:

1. إلغاء الادارة الأهلية.
2. تطبيق شكل انتقال فى تكوين الحكم المحلى.
3. اعلنت السلطة حلا ديمقراطيا لمشكلة الجنوب.
4. وجهت ضربة شديد لجميع القوى الرجعية.

محمد أحمد كرار ص26

بل في الواقع هنالك أكثر من شاهد من أهلها على ضلوع الحزب الشيوعي في الانقلاب أو عظم دوره. فمحمد محجوب عثمان في كتابه (الجيش والسياسة في السودان) وهو دراسة في حركة 19/يوليو1971م . قال بالنص: (في هذا الإطار فإن دخول المقدم بابكر النور والرائد هاشم العطا إلى عضوية « مجلس الثورة « لم يكن عملا فرديا بل قال « فقد شارك العسكريون الشيوعيون في العملية الانقلابية بتوجيه من الحزب ودخلوا في ساعات الصباح الأولى القيادة العامة وقاموا بتأمينها و الاستيلاء عليها» أما الشاهد الثاني فهو رئيس وزراء حكومة الانقلاب الأولى . ونائب قائد الانقلاب في مرحلة لاحقة حيث قال بالحرف الواحد في خطاب ألقاه في برلين الشرقية عند عودته من رحلة إلى أوروبا : «الثورة لم تكن لتنجح لولا الشيوعيين السودانيين «(4) من جهته ساق محمد محمد أحمد كرار

القرينة تلو القرينة والوثيقة تلو الوثيقة ليحشد من الأدلة ما لا يدع مجالاً للشك في علم الحزب الشيوعي بالانقلاب بدءاً طرح الفكرة وبدايات التدبير إلى درجة أنه مكتبه السياسي ناقش عرضاً للمشاركة فيه بتاريخ ثم أصدر بياناً بمناسب وقوع الانقلاب في نفس يومه الأول جاء فيه :

وفي الوقت الذي تم فيه إعلان حل كل الأحزاب وبينما رموز وقيادات العمل السياسي بين مودع في سجن كوبر أو في طريقه إليه أو متحفظ عليه أو مصنف هاربا والبحث جارٍ عنه أو على الأقل تحت المراقبة، في تلك الظروف عقد الحزب الشيوعي اجتماعاً للجنته المركزية في نفس مساء اليوم الأول للانقلاب وناقشت (مسألة الوزراء الشيوعيين ، هل يمتنع الحزب دخول الوزارة ويصر على تعيين الذين يمثلونه أم يقبل المشاركة بالكيفية التي اختارها مجلس قيادة الثورة ؟)والنتيجة أ، اللجنة وافقت على الاشتراك في الحكم لكنها تحفظت على الصيغة المفروضة !وفي موضع آخر أورد كرار أنّ الحزب نظر إلى إيجابية الوضع من حيث التغيير النوعي في السلطة.

أما فيما يتعلق بموقف (الثورة) من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى فقد أورد كرار من تقرير مؤتمر كوادر الحزب الشيوعي إشادة بما يلي معتبرا إياها إنجازات ثورية وهي:

1. إلغاء الإدارة الأهلية.
2. تطبيق شكل انتقالي في تكوين الحكم المحلي.
3. أعلنت السلطة حلاً ديمقراطياً لمشكلة الجنوب.

4. وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية في البلاد بتصفية التجمع اليميني المسلح في الجزيرة أبا في شهر مارس (المنصرم) أي مارس 1970م) وهذا يساعد في توفير جو ملائم للتطور الديمقراطي في الحياة السياسية السودانية)ويورد كرار عن الأستاذ محمد إبراهيم نقد ما نشرته صحيفة أخبار الأسبوع يوم 1970/3/25م حيث تساءل نقد قائلاً : (ماذا بعد أن أدت الفصيلة العسكرية دورها بكفاءة وجدارة ؟) ! أما عبد الخالق محجوب – أمين عام الحزب الشيوعي فقد كان واضحا في رسالته التي بعث بها من منفاه بالقاهرة إلى اللجنة المركزية للحزب في أبريل 1970 م حيث قال : «التنظيم المسلح في أقصى اليمين كان دائماً العقبة التي تحول دون تطوير الحركة الشعبية بصوره حاسمة (يعني بالحركة الشعبية الحزب الشيوعي). ويكفي دليلاً على هذا– والقول ما يزال لعبد الخالق – تجربة شعبنا في ثورته الكبرى في أكتوبر 1964م ثم هذا الهجوم العنيف على الحزب الشيوعي في نهاية 1965م .ولهذا فإن ضرب هذا التنظيم يزيل تلك العقبة ويهيئ ظروفاً أفضل لنمو الحركة الثورية ولتعاظم دور الحزب الشيوعي في الحياة السياسية.» أورد ذلك صديق البادي في كتابه (أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي 1970م) نقلاً عن كتاب (تأملات ماركسية) لمؤلفه عمر مصطفى المكي .

3

أمثلة لأخطاء التوثيق، ومن مشارك في الأحداث إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم لجريدة التغيير

تمامًا كما قدمت جريدة «التغيير» لحديثه في عددها الثاني الصادر يوم الأربعاء 26 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 2 أكتوبر 2013 م، فهو من أبرز قيادات نظام مايو. ولذلك، من الطبيعي أن يقصده طالبو الحقيقة من بين ما يقال عن نظام مايو وما جرى فيه من أفعال وما قيل أثناءه من أقوال، خاصة من قادته. وبالطبع، سيكون الأولى أن يقصد لاستجلاء الحقيقة الشخص نفسه الذي قالها أو فعلها.

انطلاقًا من هذه المسلمة، أرسلت جريدة «الخرطوم» الصحفية المحترمة عائشة إسماعيل لإجراء لقاء صحفي مع أبي القاسم محمد إبراهيم عن أحداث الجزيرة أبا وودنوباوي والكرمك. فكانت النتيجة أنه أنتهرها وثار في وجهها وأرعبها، فعادت منه مرعوبة مندهشة، متسائلة عن السبب الذي جعله يثور كل تلك الثورة ويزجرها بتلك الطريقة الفظة. وبالطبع، غير وارد أن يكون السبب متعلقًا بطريقتها أو شخصيتها، فهي صحفية ناجحة، ولا شك في أنها بدأت معه بكل الاحترام اللازم. كما أنه لم يمهلها، حسب قولها، إذ ثار بمجرد أن ذكرت له موضوع الاستطلاع والحوار.

كذلك كانت صحيفة «الوطن» قد بدأت نشر إفادات فازت بها منه، ثم قبل أن تكملها، قطعتها لأنه طلب منها ذلك. ولم ألتقِ الأستاذ عادل سيد أحمد لأسأله عن سبب ذلك الطلب ولا كيف كان. أما هذه المرة فقد أجاب على أسئلة صحيفة «التغيير»، وقامت الصحيفة بواجب النشر لتملك قراءها إفادات هذا الرمز المايوي. ولكثرة ما تضمنته إجاباته من أخطاء وإفادات مجافية للحقيقة، بل ومجافية لما هو من معلومات شهودها الآلاف، وإن كانت تكفي لإثبات صحة الإفادة شهادة شاهدين عدلين فقط، من جانبي تأخرت عن الرد لأسباب منها:

1. **أولاً**: الأمل في أن يستدرك أبو القاسم ويعتذر ويصحح تلك الأخطاء التي نشرت على أنه قائلها.

2. **ثانياً**: إذا لم يحدث منه ما كان مأمولًا، فلا بد أن تكون الإجابة مدعومة بالمراجع والوثائق وكل ما يتيسر لإثبات الحقيقة، لأنه ليس من الخلق ولا المصلحة أن يكون الرد بغير ذلك. خاصة عندما تكون جهة الرد مركز توثيق ومن مديره. وإني لأرجو أن أوفق في الرد بكل الموضوعية، وليعذرنا القراء على تأخير الرد لحوالي الشهر. الآن إلى الإفادات الخاطئة وردودي عليها:

- أنه قابل الإمام الهادي – وأقول نعم، هذا حدث وبالتحديد يوم الأربعاء 12 نوفمبر 1969 الساعة العاشرة والنصف صباحًا، وذلك قد تم تدوينه وهو محفوظ بخط يد كاتبه. (ولمصلحة القارئ أرفق صورة من نأمل أن تتكرم الصحيفة بنشرها كما هي – تصويرًا «كما أرفقه مطبوعًا»).

- أنه أسلم السلاح الذي بالجزيرة أبا وأخرجه – أما هذه فلا يغض النظر عن ما إذا كان هنالك سلاح أم لا. المهم أنه لم يستلم سلاحًا ليخرجه أو يتركه.

- أنه فرق من كان بها من الأنصار فذهبوا إلى أهلهم. ولو أن هذا حدث فعلاً، فلماذا إذن اضطروا إلى اقتحام الجزيرة أبا بالدبابات وضربها بالطائرات؟ هل كان ذلك بقصد تدمير المباني مثلاً؟
- أن الإمام خرج من الشوال مع عمدة الشوال وابنه؟ ثم، ولماذا اختصر الأمر في شخصين من رفقة الإمام والتي تتكون من الآتي أسماؤهم:

1. الإمام الهادي المهدي.
2. محمد صادق الكاروري.
3. عز الدين الشيخ.
4. عبد المطلب بابكر.
5. عباس أحمد عمر.
6. المرحوم محمد علي يونس.
7. المرحوم الفاضل المهدي (الفاضل الهادي المهدي).
8. المرحوم محمد أحمد مصطفى.
9. المرحوم سيف الدين الناجي.
10. العمدة عمر مصطفى.

والتحريات أثبتت أن هذه المجموعة قد انقسمت إلى مجموعتين بعد وصولها إلى قرية أونسة. وعند قدوم المتهم مختار طلحة ومعه قوة الشرطة، تم القبض على المجموعة الأولى التي كانت تضم الكاروري وعز الدين الشيخ وعبد المطلب. أما المجموعة الثانية، فكانت توغلت في اتجاه

الحدود الإثيوبية وعلى رأسها الإمام الهادي المهدي، وقد لحقت مجموعة من الشرطة مجموعة الإمام الهادي، وهناك أصيب بعيار ناري (من كتاب «من مذكرات ضابط شرطة – حقيقة مقتل الإمام الهادي» – عقيد (م) مختار طلحة رحمة الطبعة الأولى 1999 م، صـ152–153، الباب الخامس عشر – وقائع محكمة الإمام الهادي).

يقول أبو القاسم: «الإمام الهادي حاول الخروج مع ولده فتعطلت العربة واحترقت، وعندما تم الإبلاغ عنه كمهرب، جاءت شرطة الحدود فلاذا (هو وولده الصغير) بالفرار»، وذلك سبب إصابة الإمام. مطلوب من القارئ الكريم أن يقارن بين ما يقوله أبو القاسم هذا وبينما دونه ضابط الشرطة الذي كان في موقع الحدث وهو الذي أثبتته المحكمة في وقائعها.

قال أبو القاسم: «ليس هنالك معركة دارت في الجزيرة أبا بعد أن سلمت السلاح»، وهو قول تدحضه شهادات من حضر ذلك الحدث زمانًا – وليس بالضرورة أن يكون قد حضره مكانًا – وتدحضه الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت، وهذه صحف كانت تحت السيطرة، وهذه عناوين بعضها:

1. "القوات المسلحة دخلت الجزيرة أبا من ثلاث جهات، الأسرى يقولون إن التدريبات العسكرية بدأت بعد شهرين من قيام الثورة» – الأربعاء 24 محرم الموافق 11 أبريل 1970 م، الصحافة، صدر الصفحة الأولى.
2. "كنت قد نقلت لكم جانبًا من صور البطولات العديدة التي تميز بها جنودنا البواسل في أبا بقيادة الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم» – الصحافة (6) السبت 11 أبريل 1970 م. أرفق صور الصحيفتين.

ثانيًا: تدحض قول أبو القاسم صورته مع زمرته وهم يتفرجون على آثار جريمتهم. أرفق الصورة مع صورة أخرى، أرجو التكرم بنشرها.

عن مشاركة الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في أحداث الجزيرة أبا، قال أبو القاسم: «حسني مبارك حضر إلى الخرطوم بطائرة مدنية (باعتباره نائب رئيس) وقابل جعفر نميري ووضح له خلال الزيارة جاهزية مصر لتقديم أي مساعدات (للثورة)»، لكن الحقيقة – لم يكن السودان وجعفر نميري بحاجة إلى أي مساعدات في ذلك الوقت.

ومعنى أن الخاص والعام من الناس والقاصي والداني منهم يعرفون أن الحقيقة غير ما قاله أبو القاسم، إلا أنني أورد ما يؤكد المؤكد، وهو ما أوردته في كتابي «الإمام الهادي المهدي» في الصفحات من 135 إلى 138، وهي هذه:

الدور الخارجي في الأحداث: هذا موضوع يتمنى المرء لو يمكنه تفادي الحديث فيه لحساسيته، وللحرص على ألا يكون سببًا في سوء فهم يؤثر على علاقة يحرص السودانيون على ألا يصيبها أي مؤثر سلبي، وذلك لما بين الشعبين من أواصر ووشائج قربى تاريخية وحقوق جوار يجب مراعاتها، ومصالح وواجبات مشتركة. لكن الأستاذ الكبير والصحفي المعتبر والسياسي المخضرم يأبى إلا أن يفتح هذا الملف، وبذا يضعنا في حالة لا مفر منها. وذلك بحديثه عن أحداث 1970م التي وقعت في السودان، ولا ندري ما إذا كان منتبهاً إلى خطورة ما قال وحساسيته بالنظر إلى الأحداث وأطرافها وتداعياتها، وبجانب ما يجده حديثه من اهتمام ومتابعة باعتباره شاهد عصر ويتحدث من قناة تلفزيونية معتبرة هي قناة الجزيرة.

بـدءًا، يؤسـفني أن أقـول إن حديـث الأسـتاذ الكبيـر شـابه العديـد مـن نقـاط الضعـف والأخطـاء التـي لا يتوقعهـا منـه مسـتمعه، بـل لا يصـدق أنـه هـو قائلهـا لـو لا أنـه سـمعها منـه مباشـرة. وهـو أي المسـتمع علـى يقـين مـن أنهـا ليسـت صحيحـة لقـوة مـا لديـه مـن أدلـة تثبـت خطأهـا. ومـن أدلتـه روايـات متواتـرة رواهـا شـهود عيـان بـل مشـاركون في الأحـداث نفسـها! مـن نقـاط الضعـف في حديـث الأسـتاذ هيـكل مـا يلـي:

1. تركيزه على إبراز دوره.

2. اعتمـاده علـى الوثائـق والصـور بغـض النظـر عـن مصدرهـا (عدلـة أو مجروحـة).

أسباب تناوله الموضوع أربعة:

1. كونه (الموضوع) جزءًا مهمًا في حوار التاريخ.

2. لدوره (هيكل) فيها (الأحداث).

3. لامتلاكه مسودة القرار.

4. أنهـا المـرة الأولـى التـي يظهـر فيهـا أمامـي (هيـكل) الرئيـس محمـد حسـني مبـارك علـى شاشـة راداري (هيـكل) تحديـدًا في مسـرح الأحـداث.

نميـري طلـب المسـاعدة مـن مصـر وأن تشـرع في ترتيـب وصفيـة طائراتـه الموجـودة في الخرطـوم أو تضـرب بهـا أبـا.

الوثائق:

- **الأولـى**: برقيـة بعـث بهـا السـفير المصـري كمـال خليـل. وتقـول (مجـردًا): "اتصـل بـي نميـري عنـد الثامنـة والنصـف صباحًـا وطلـب مقابلتـي علـى

وجه السرعة، قابلني وطالبني بأن أبلغ الرئيس التالي:

أ. الضغط (الوضع) في الجزيرة أبا أصبح سيئًا، وأن قوات الإمام المسلحة بالهاونات والتي تربو على 53 مقاتلاً استطاعت الخروج من الجزيرة أبا والنفاذ إلى قوات الجيش وقتل عدد من مناوبيها (من الكذبة لمن هنا). يريد إرسال طائرات قاذفة للمعاونة، وقد أبلغ ملحقنا العسكري بالذي تم الآن.

كُلفت 3 طائرات ميج 12 يقودها سوفيتي باختراق حاجز الصوت قرب قصر الإمام".

ويصرف النظر عن العدل.

في خبراء في الداخل تولوا مسألة الدفاع عن العمق وكادت تلك الفترة تتوقف طائرات العمق. كان نميري يطلب مقابلة الإمام. استدعى نميري الإمام ليقابله في كوستي، لكنه رفض. نميري رد بأنه على استعداد للذهاب إلى أبا لمقابلته. ولكن الإمام رد بأنه لا يضمن السلامة، مع أنه ضمن السلامة أبو الدهب حتى رجع سلامًا. ونميري مر بالقرب من الجزيرة أبا بمدفعيتها".

الزحف على الخرطوم: "الخرطوم 53 ألفًا ومثلهم يقتربون من مجرى النيل عند الجزيرة أبا مع كل الاحترام للأستاذ هيكل، أقول إن هذا قول قد جانب الدقة. ومن أبرز أدلة ذلك عدم دقة الألفاظ، وهذه بعض الأدلة:

1. ما حدث في «الخرطوم".
2. الإمام الهادي (رئيس حركة المهدية).
3. بداية تمركز في «جزيرة أبا".

تشكيك في أهمية الأحداث بقوله: (ما حدث في الخرطوم قد يكون مهمًا. ما حدث في السودان – انقلاب مايو – لم يكن أيضًا. ما حدث في ليبيا (سبتمبر) لعدة أسباب، البحر الأبيض، البترول، القواعد الأمريكية، تصوير الأمر على أنه عمل ضد الحوار التاريخي القادم). رد على ما حدث في بنغازي.

تصوير الأحداث على أنها عمل مضاد لمصر: والسودان في تلك المرحلة كان عمقًا استراتيجيًا مهمًا جدًا لمصر، وفيه جزء كبير من الطيران المصري، خاصة الطائرات الثقيلة التي كان معظمها في الخرطوم. (وأي ضربة على الخرطوم في ذلك الوقت يمكن أن تكون ردًا على ما يجري في الحوار التاريخي).

تصوير ما يقوم به الإمام ومن معه (وهم أصحاب الحكم المنتخبين في انتخابات حرة نزيهة) على أنه انقضاض أو تمرد بالسلاح والعنف: ولا يعتبر الانقلاب على النظام المنتخب انقضاضًا أو تمردًا بالسلاح وبالعنف!

حديثه عن الموقف الناصري:

موقفه من التدخلات السياسية والعسكرية التي يعتمدها كأداة حاسمة لحماية الأنظمة الثورية العربية. التمرد على مجريات الصراع بالمنطقة (بين الرجعية والتقدمية) - اعتمد ناصر التدخلات العسكرية في إدارة سياسته الخارجية. الخوف من الدم في السودان في الوقت الذي تدخل فيه بأكثر من 5500 جندي تحت لافتة دعم الأنظمة الثورية العربية. (لماذا دعم الثوار في اليمن وليس في السودان؟) بأكثر من 26 ألف جندي مصري استشهدوا.

كل الشهود والمعاصرين والباحثين متفقون على أن هنالك قوى أجنبية شاركت في ضرب الجزيرة أبا، وأكثرهم يسميها بالاسم، ويذكرون مصر بالتحديد في ذلك. يقول السيد ولي الدين الهادي المهدي: «لقد كانت طائرات الميج 21 التي أشرفت على ضرب الجزيرة أبا طائرات مصرية، والدليل على ذلك أن السودان لم يكن لديه طائرات الميج 21، وتأكدت من ذلك عند لقائي المرحوم السيد محمد أحمد محجوب بلندن، وأخبرني في هذا الصدد عندما جاءت المناسبة في الحديث بأن السودان لا يملك طائرات الميج 21 وأنه شخصيًا قام بطلب شراء سرب من الاتحاد السوفيتي من هذا الطراز للسودان بفترة قصيرة قبل انقلاب مايو». جدير بالذكر أن السيد محمد أحمد محجوب كان رئيسًا لوزراء السودان عند وقوع الانقلاب العسكري بقيادة جعفر محمد نميري في 25 مايو 1969.

وقد أشار إلى ذلك أيضًا الشيخ عيسى عثمان أزرق – القيادي بتنظيم الإخوان المسلمين في كتابه «من تاريخ الإخوان المسلمين في السودان» في صفحة 130 حيث قال:

"في عصر الجمعة 27 من مارس، أجمع الانقلابيون أمرهم وأتوا بجحافلهم وطوقوا الجزيرة أبا برا وجوًا، وأصبروها بالقذائف من كل جانب وبالحمم من الجو على أيدي أجنبية معروفة وسودانية، واستشهد الألوف من الرجال والنساء والأطفال، وكانت بطولات خارقة في موقعة غير متكافئة». كما قال العقيد محجوب برير محمد: «ساهمت في قصف الجزيرة أبا دولتان عربيتان ودولة عظمى هي الاتحاد السوفيتي، وقد أثبت الطيارون كفاءة عالية فلم يسلم من قذائفهم امرأة أو طفل".

عقيد محجوب برير محمد نور، مواقف على درب الزمان. ج2 صـ425/424.
وهذا محمد حسن إحيمر الذي تم اختياره فيما بعد عمدة على الجزيرة أبا، وهو شاهد عيان بالنسبة لتلك الأحداث، لكنه اكتفى بما سمعه من بابكر عوض الله – رئيس وزراء حكومة نميري في ذلك الوقت. فقال: "الدور الخارجي على لسان بابكر عوض الله في ندوة مذاعة على الهواء من جامع خليفة المهدي بأمدرمان: ‹نحن استعنا في محنة ضرب الرجعية في الجزيرة أبا بجمهورية مصر العربية بمحمد أنور السادات ومن الجماهيرية بعبد السلام جلود، وهؤلاء القادة في العمليات، دايرين معنا العمليات الحربية إلى أن انتهت محنة الرجعية في الجزيرة أبا›. دا التدخل السمعناه من لسان رئيس وزراء حكومة نميري، وكنا شاهدنا ذلك لكن ما كنا عارفين من قائده إلى أن سمعناه هكذا من بابكر عوض الله."

"ولكن وعلى الرغم من كل ذلك، ليس هنالك منصف يتخذ مما حصل مادة لإدانة شعب مصر أو حكام مصر، بل ولا حتى الذين تلقوا الأوامر ونفذوها، لأن من طبيعة العمل في الجيوش الطاعة وتنفيذ الأوامر العليا، فكيف إذا كانت من رئيس الجمهورية؟

جريدة الصحافة:

الحوار بين الإمام الهادي ووفد حكومة مايو:

هذه وقائع زيارة الوفد العسكري لمايو إلى الجزيرة أبا: كيف استقبل الأنصار قرارات الوفد؟ وما هو رد الإمام الهادي على الزيارة؟

كانت تلك أول زيارة يقوم بها وفد رسمي من أعضاء المجلس العسكري لحكومة مايو إلى الجزيرة أبا، وذلك بعد مضي حوالي ستة أشهر من

استيلائهم على الحكم في انقلاب 1969/5/25. وكما قلت، وصل الوفد العسكري إلى الجزيرة أبا في ظروف صعبة جداً من حيث المواجهة، وكان الإمام في موقف لم تشهده الجزيرة أبا في تاريخها من حيث الحشود والحماسة، إذ كانت أعداد الأنصار كبيرة. والجزيرة أبا كانت عبارة عن سحابة واحدة تمتد من البحر شرقًا إلى البحر غربًا، والأنصار يأتون كالأمواج من جميع أنحاء السودان لمشاهدة الإمام ومعرفة ما هو حاصل.

إلى المحضر:

في يوم الأربعاء الموافق 1969/11/12 الساعة العاشرة والنصف صباحاً، تم الاجتماع في غرفة مغلقة بحضور سيادة الإمام الهادي المهدي، والسادة أحمد عبدالله حامد، وعمر مصطفى حسن، وعبد الرحمن محجوب فضل المولى، والفاضل بشير. ومن الجانب الآخر، السادة فاروق حمد الله وزير الداخلية، وأبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية، ورئيس الأركان العامة، وقائد حامية كوستي، وخمسة من ضباط الجيش والشرطة... ساد جو من التعقيد والصمت المطبق، إلى أن قام الرائد فاروق حمد الله وأخرج بعض الأوراق من حقيبته، التي قدمها له ملاحظ بوليس كوستي.

الرائد فاروق:

"السيد الإمام، حقيقةً لقد جئنا إلى الجزيرة أبا وفي أذهاننا شيء واحد، هو أن الجزيرة أبا بقعة طاهرة مقدسة ومهد لثورات الإصلاح والتحرر. فمنها اندلعت الثورة الأولى بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي، الذي نعتبره الثائر الأول في السودان وصانع تاريخ ومجد هذا البلد. لقد ثار الإمام المهدي من أجل الإصلاح والتحرر، وهكذا قمنا بثورة من أجل الإصلاح والتحرر من الظلم. نحن نؤكد لسيادتكم تقديسنا للجزيرة أبا واعتقادنا

الجازم بأنها تاريخ هذا البلد وتراث هذه الأمة. وقد جئنا إليكم لنريكم حسن نوايانا ولننفى ما أشيع عن نيتنا في مسّ الجزيرة أبا بأي سوء. لقد قمنا بهذه الثورة وحتى الآن لم نرق نقطة دم واحدة، وهذا يؤكد حسن نوايانا وظننا بهذا الوطن والمواطنين. وتعميقًا لهذا المفهوم، وتقديرًا للجزيرة أبا واعترافًا بما قدمت لهذا البلد من تضحيات، فقد قرر مجلس الثورة والوزراء تقديم بعض الخدمات الضرورية والأساسية لمواطني الجزيرة أبا. هذه الخدمات هي إكمال المستشفى، وإنشاء مدرسة وسطى، وبعض المدارس الأولية، والشفخانات، وأيضًا إنشاء نقطة بوليس تتكون من قوة صغيرة عدد أفرادها يكاد لا يُذكر."

هنا اعتدل السيد الإمام وهم بالحديث، ولكن الرائد فاروق استأذنه في مواصلة الكلام واستطرد قائلاً: "لقد قرر مجلس الثورة والوزراء، وبحضور اللواء نميري، تنفيذ هذه الخدمات جميعها للجزيرة أبا. وقد أوصى المجلسان بأن يبدأ في تنفيذ هذه القرارات في ظرف أسبوع واحد. بناءً على ذلك قررنا أن نحضر بأنفسنا إلى الجزيرة أبا، وبما أن هذه الخدمات من اختصاص وزارة الداخلية والحكومة المحلية، فقد جئت بصفتي وزيراً للداخلية، ومعي الزميل الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية وبعض رجال الاختصاص."
الإمام الهادي: أشكركم يا سيد فاروق نيابة عن أهالي الجزيرة أبا على ما قدمتم من حديث عن هذه البلدة وما قدمت من تضحيات من أجل قضايا التحرر والإصلاح، وحالها من مكانة في نفوسكم وفي تاريخ وتراث السودان والسودانيين. ولا يسعني إلا أن أعرب عن شعورنا بالألم نحو مجيئكم إلينا تحت هذه الحراسة التي تتكون من قوة كبيرة (الحراسة تتكون من ثلاث عربات مصفحة، وأربع عربات كبيرة تحمل عددًا كبيرًا من الجنود المدججين بالسلاح، وعربة حراسة مزودة بالمدافع الرشاشة، وثلاث عربات لاندروفر).

نحن نعتبر الجزيرة أبا بلدًا لكل زائر ودارًا لكل ضيف. وهكذا، فإن الجزيرة أبا بلدكم وداركم، ويمكنكم أن تزوروها متى شئتم، وأن تحلوا بها متى أردتم، فأنتم أبناؤنا على كل حال، ومرحبًا بكم في كل حين وزمان. وأهل الجزيرة أبا هم أيضًا أهلكم ومواطنيكم. إنني فعلاً أشعر بالمرارة بقدومكم لنا بهذه الصورة. نحن يا سيد فاروق نرحب بقيامكم بهذه الخدمات للجزيرة أبا، ولكن ثمة شيء واحد هو نقطة البوليس، نأمل أن تعطوه الاعتبار. ومثلما أكدت لنا في سابق كلامك بأنكم تقدرون وتقدسون الجزيرة أبا، وأن لها في نفوسكم مكانة كبيرة، فإنني آمل أن تكون نفس هذه المشاعر نحو الجزيرة أبا سببًا في تقديركم لموقف الجزيرة أبا وعدولكم عن فكرة إنشاء نقطة البوليس. أولاً، لأن البلدة لا تحتاج إلى قوة من البوليس لحفظ النظام واستتباب الأمن فيها، ولأنها لم تعرف حوادث القتل والنهب والسرقة، ولأن سكانها يعيشون في أمن وطمأنينة، وتربطهم جميعًا أقوى روابط العقيدة والمودة والأخاء. وأؤكد لكم أن الأمن فيها مستتب، وأن سكانها نشأوا على حفظ النظام وصون حرماته."

الرائد فاروق:

"السيد الإمام، نحن نعتبر أبا جزءًا من السودان، وأن لمواطنيها نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي تنطبق على كل مواطن. نحن يجب أن نكون حكومة أو لا حكومة. وأحب أن أوضح لكم أن أنصاركم قد اتجهوا في الآونة الأخيرة إلى ممارسة بعض الأعمال التي نعتبرها مخالفة للقانون، وقد وصلنا العديد من الشكاوى والبلاغات التي تتلخص في الآتي..."

يقرأ تفاصيل بعض الحالات التي تعرض فيها الأنصار لإيقاف بعض العربات مع ذكر مقدمي البلاغات وتواريخها. «هذه الأمور حدثت سواء بعلم سيادتكم أو بغير علمكم، وهي أعمال مخالفة للقانون، ونحن نرقي

إلى حماية مواطن الجزيرة أبا من هذه الأعمال التي يمارسها أنصاركم، وتقديم الخدمات لمواطني الجزيرة أبا."

الإمام مقاطعًا:

"يجب أن تعلم يا سيد فاروق أن مواطني الجزيرة أبا هم الأنصار، وأنا حينما أتحدث إنما أتحدث باسم مواطني أبا جميعهم."

الرائد فاروق:

"على أي حال، هذا هو ما حدث فعلاً، وقد قرر مجلس الثورة والوزراء إقامة نقطة بوليس، وأنا بصفتي وزيرًا للداخلية، ملزم بتنفيذ هذا القرار."

الإمام:

"إن حكم الاستعمار والحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال، كل هذه الحكومات لم تفكر في فرض هذا الأمر على أهالي أبا. فهل نعتبركم أنكم جئتم إلى السلطة كي تفرضوا على الناس وضعًا معينًا؟"

الرائد فاروق: "كلا."

الإمام:

"إذن، فإن كل الحكومات السابقة لم تحاول فرض هذا الأمر. وأذكر أنه في حكومة السيد عبود، أراد مجلس الوزراء إقامة نقطة بوليس بالجزيرة أبا، ولكنهم اقتنعوا بعدم جدواها وعدم حاجة البلدة للنقطة، فعدلوا عن هذا القرار وأحالوه إلى قرية المرابيع. ثانيًا: جاءني رسول خاص من السيد نميري وأخبرني بالخدمات المقررة تقديمها للجزيرة أبا، وسألني عن رأيي فيها. فأوضحت له أننا نرحب بكل هذه الخدمات، وقد ظللنا نطالب بها

ونشجع قيامها بكل إمكانياتنا. لكنني بينت له حساسية الموقف بالنسبة لنقطة البوليس. وبعد فترة، حمل السيد عبد الوهاب رد السيد نميري بالموافقة على إلغاء قيام نقطة البوليس."

ثالثًا: "إن الشكاوى والبلاغات التي تحدثتم عنها لم يكن لنا بها علم. وقد أخبرت في خطاب السيد ملاحظ بوليس كوستي عن بعض التصرفات مثل إيقاف بعض العربات، ووجهت بإيقافها إن وجدت، ولا أظن أن هذه الأعمال تمارس الآن. وأذكر أنني قد أوضحت له في ردنا على رسالته أن الأنصار هم أكثر الناس حرصًا على المحافظة على النظام، وأكثرهم التزامًا باحترام المثل والتقاليد المرعية. وفي واقع الأمر، إن تربية الأنصار لا تسمح لهم بالإتيان بأي عمل غير لائق بالقيم والأخلاق السودانية الأصيلة."

رابعًا: "فيما يتعلق بزيارة السيد نائب مدير عام البوليس، شعرت بالحرج عندما قاموا بزيارتي بتلك الصورة المفاجئة. من أبسط القواعد أن يخطر الزائر صاحب الدار ليكون على الأقل على علم بضيفه المرتقب، ولكن السيد نائب مدير البوليس شاء أن يقوم بزيارتنا دون إخطارنا، ولا حتى إخطار العمدة المسؤول عادة عن استقبال الوفود الرسمية."

الشاهد:

"إن الموقف بالجزيرة أبا حساس للغاية، وقد رأى الناس في هذه الزيارة غير المرتقبة أمرًا غير عادي. فهرعت جموعهم ولحقت بنا في (جنينة طيبة)، ظنًا منهم أن رجال الجيش والبوليس جاءوا لاعتقالنا. ولكن أراد الله ولطفه، ولم يحدث أي شيء. وقمت أنا بنفسي بتوضيح الأمر وطمأنتهم على كل شيء."

الرائد فاروق:

"الآن أترك الحديث للرائد أبو القاسم وزير الحكومة المحلية."

الرائد أبو القاسم:

"السيد الإمام، في الواقع نشكرك على هذا الترحيب. وأحب أن أؤكد لك أننا صادقون فيما نحس به نحو الجزيرة أبا. فنحن جميعًا أهل وإخوان كما ذكر سيادتك، وجميعنا سودانيون وما فينا واحد مقطوع من شجرة. نحن أولاد قبائل، ونحس بما يحس به كل مواطن صالح. ونحن أيضًا مسلمون وأبناء مسلمين. نحن فعلاً اعتبرنا الجزيرة أبا دارًا لنا، وأهلها أهلًا لنا. وعلى هذا الأساس جئنا إليكم لنسهم في تقدمها وتطورها. وأنا طبعًا وزير الحكومة المحلية، والمدارس الأولية والصحة والخدمات الاجتماعية تابعة لوزارتي، وسأقوم بتنفيذ كل هذه الخدمات بكل صدق وحماس. لقد عرفنا الجزيرة أبا الآن بخلاف ما كنا نتصورها، وبعكس ما كان يصورها لنا الآخرون. لقد قيل لنا إن الجزيرة أبا حشود كبيرة وأسلحة وفوضى لا حد لها... إلخ. وقد كانت كل المعلومات التي تصل إلينا تحتوي على هذه المزاعم، وتقوي وتؤكد كل انطباع سيء عن الجزيرة أبا. وفي الوقت نفسه، أتصور أن ما سمعتموه وما تسمعونه عنا يزيد حتماً من حدة التوتر. لذلك فإننا، يا سيدي الإمام، سوف لن نقبل أن يكون بيننا وسيط بعد الآن، وسنأتي إليك إذا أردنا من سيادتك شيئًا. ونأمل أن تطلبنا إذا أردت منا أي شيء. إننا حقًا نقدرك ونحترم مكانتك الدينية المرموقة."

سيادة الإمام:

أشكرك يا سيد أبو القاسم. إن ما قلته هو في الواقع كلام جيد ينطوي على معنى عظيم. وإني نيابة عن أهالي الجزيرة أبا أرحب بالخدمات التي ذكرتها، ولن نرفض مثل هذه الخدمات الحيوية. فقد أنفق والدنا الإمام عبد الرحمن من ماله الخاص على تشييد المدارس ومراكز التدريب المهنية والصناعية، وما زلنا نشجع القيام بمثل هذه المنشآت، وتحظى منا بكل أنواع العون المادي والأدبي. إننا نعتبر أن لأهل أبا حقوقاً على الدولة مثلما عليهم من واجبات. وإني أرجو أن لا تستمعوا إلى ما يُشاع عن أننا نرفض ولا نرحب بتقديم الخدمات لمواطني الجزيرة أبا، فهذه مزاعم مردودة ولا تمت إلى الواقع بأي صلة. أما فيما يخص اتصالكم المباشر بي، فإن بابي مفتوح لكم على الدوام.

الرائد أبو القاسم:

لقد علمنا أن بالجزيرة أبا جموعاً غفيرة من الأنصار، وأن سيلهم لا ينقطع عن الجزيرة أبا، ونخشى أن يعوق هذا التجمع سير الخدمات ويشوش على من يقومون بها من الخبراء وذوي الاختصاص.

سيادة الإمام:

إن تدفق جموع الأنصار على الجزيرة أبا أمر طبيعي، وأنتم تعلمون بأنني لم أبرح الجزيرة أبا طيلة الأشهر التي مضت، فهم يأتون للتواصل معي في هذه الظروف التي لا تخفى عليكم. وفي أيام الجمعة، يحرص الأنصار في الضواحي والمناطق القريبة على الحضور لأداء صلاة الجمعة معنا. وإن الحديث عن إعاقة سير الخدمات وعرقلتها بواسطة الأنصار أمر

غير صحيح، إذ أنهم لا يتحرشون بالناس، وشعارهم دائماً الوضوح في كل شيء. ولقد ذكرت لكم منذ البداية أن الأمر برمته يتعلق بتربية وأخلاق. ولم يعرف الأنصار عبر تاريخهم بالغدر ولا بالتحرش بالناس، بل على النقيض من ذلك، فإن شيمتهم السمو بالأخلاق واستقامة المسلك.

الرائد فاروق:

السيد الإمام، إننا لا نعترض على التجمعات الدينية، ولكن المعلومات التي لدينا تؤكد أنها تجمعات سياسية يقال فيها إننا شيوعيون وهكذا...

سيادة الإمام:

إن الدين يا سيد فاروق مرتبط بالسياسة، وقد تبرز مواقف سياسية معينة تؤثر على الدين والمعتقدات. أما الحديث عن الشيوعية وغيرها من المذاهب، فهذا موضوع كبير يحتاج إلى وقت واسع، فلنتركه للظروف.

الرائد أبو القاسم:

لقد عرفنا رأي سيادتكم في نقطة البوليس التي يمكن أن نختار أفرادها من الجزيرة أبا نفسها. فهل هناك ضمانات بعدم حدوث ما يعوق سير الخدمات؟ وما هو البديل في رأي سيادتكم؟

سيادة الإمام:

إنني أرى أن العمدة يستطيع أن يوفر العدالة، لاسيما وهو واحد من عقلاء مواطني الجزيرة أبا، وملم إلماماً تاماً بالأحوال فيها وله معرفة بكل الأهالي. هذا بالإضافة إلى أنه قد مضى قرابة الثلاثين عاماً في هذه الخدمة، وأنا متأكد من أنه يقوم بواجبه خير قيام.

الرائد أبو القاسم:

إن العمدة نفسه تابع لوزارتي، وأستطيع أن أغيره متى أثبت عدم القدرة على القيام بواجبه. يمكن أن نزيد من سلطاته لهذا الغرض. الشيء الذي يهمنا هو أن يكون الجو مناسباً لرجال الاختصاص بالصورة التي تمكنهم من القيام بمهامهم، وأن يأتي المسؤولون، بما في ذلك حكمدار بوليس كوستي، لتفقد سير العمل في حرية تامة.

سيادة الإمام:

لقد أوضحت لكم أننا مستعدون لتقديم كل التسهيلات للمسؤولين عن سير الخدمات بالجزيرة أبا، فهم ضيوفنا، وسنعمل على توفير راحتهم وكل ما من شأنه تسهيل مهمتهم هنا (وإن شاء الله ما يحصل ما يجعلهم يشعرون بالغربة). وإني أود أن أؤكد لكم أن العمدة، بمساعدة المواطنين، يستطيع تذليل كل الصعاب التي تعترض سبيلهم.

الرائد فاروق:

على كل حال، أنا سأصدر أمرًا باعتقاله إذا حدث أي إخلال بالاتفاق.

الرائد أبو القاسم:

أين هو العمدة؟ وهل نستطيع مقابلته الآن؟

سيادة الإمام:

نعم، تستطيعون ذلك. وهنا أرسل السيد الإمام من ينادي العمدة شرف الدين أحمد، الذي جاء وأُحيط علماً بالاتفاق. وبعد أن أجاب على بعض الأسئلة التقليدية حول مدة خدمته وحالة المحكمة وعدد أفرادها، أخبره الرائد أبو القاسم محمد

إبراهيم، وزير الحكومة المحلية، بما أراد وبأنه سيعزز المحكمة ويزيد من سلطاته لتوفير العدالة في الجزيرة أبا. فأبدى العمدة استعداده لتحمل المسؤولية.

وأخيراً، تحدث الرائد فاروق حمد الله مخاطباً العمدة، فقال: "يجب أن تعلم بأنني سأصدر الأمر باعتقالك في حالة حدوث أي شيء."

فأجابه العمدة بقوله:

"إنني مستعد لذلك، ولكنني أمامكم أطلب أن أحاط علماً بقدوم أي مسؤول في وقت يمكنني من اتخاذ التدابير لمقابلته ومعرفة ما يريد."

وفي النهاية، تحدث الرائد أبو القاسم:

شكر السيد الإمام وكرر له مرة أخرى أنهم سيتصلون به مباشرة ودون وساطة بعد الآن.

فودعهم السيد الإمام وقال لهم:

"إن شاء الله المرة الجاية تجو لابسين جلاليب."

انتهى المحضر.

إلى القائد بأي جهة - أما نحن نخلص بأعمالكم
المباشرة في قيادة باقي مقتضى تلك الدوائر.
القائد أبو القاسم:
لقد علمنا أن الجزيرة أبيا جميع غفيرة
من الأنصار وأنه سيلهم لا يتقبلهم الجزيرة ونخشى
أن يقطع هذا الكم من الخدمات ونخشى
من الذين يقودون بذهم الفداء وذوي الاختصاص
سيادة البحار:
أنه تدفعه جموع الأنصار على الجزيرة أبا
أمر طبيعي وأنتم تعلمون جيداً أنني لم أشجع الجزيرة
أبا طيلة الأشهر التي مضت فهم يأتون إلى
الأعمال في هذه الظروف التي لا تخفى عليكم
وفي أيام الجمعة يحرص الأنصار الصناديد
والمناضلة القريبة من المعهد لأداء صلاة الجمعة
هنا. وإن التحدث عن إعاقة سير الخدمات وعرقلة
العمل فما يعاطفة الأنصار أمر غير صحيح إذ أنه
لم يحدثوا بالناس وشعارهم دائما المرحمة
في كل شيء - لقد ذكرت لكم منذ البداية إنه الأمر
برمته سيصنع ثورة وأضلعه ولم يعرف الأنصار
غير تاريخهم بالصبر ولا بالتحرش بالناس

بل لعل النقيض من ذلك بأن شيمتهم السعي بالوئام
و إستقامة المثل .

الرائد فاروق :

السيد الإمام ، لقد إننا لا نعترض على
التجمعات الدينية وكذلك المطبوعات التي لدينا تذكر أن
إنكم تجمعات سياسية يقال فيها إننا سيوسيدق وكذا
وكذا ....

سيادة الإمام :

إن الذي يا سيد فاروق مرتبط بالسياسة
وقد تبرز بعض الحقائق سياسية معينة تتعرض لتلك الديانة
المعتقدات . أما الحديث عن الشيوعية وغيرها فإن
المذاهب فهذا موضوع كبير يحتاج طبعا لا متسع
من الوقت لمناقشته للأسف .

الرائد عبد القاسم :

لقد سمعنا رأي سيادتكم في قضية البديل
التي يمكن أن تختار أفرادها من الجزيرة أبا تقترح
سيادتكم هنالك إمكانيات لعدم حدوث ما يعوق
سير الخدمات وما هو البديل في رأي سيادتكم ؟؟

سيادة الإمام :

إنني أرى أن عمدة البلدة يستطيع أن يوفر

بسم الله الرحمن الرحيم
الى جماهير الشعب السوداني

ايها السودانيون ..

لقد اوضحنا موقفنا من الحكومة الراهنة في صبيحة انقلاب ٢٥ مايو وظللنا نوضحه مرارا وتكرارا واخذت الحكومة تتظاهر بالرغبة في الاتفاق والتفاهم وظللنا حتى بعد اعتقالهم لابننا الصادق المهدى الذى بعثناه الى الخرطوم كطلبهم لوضع الاسس والخطوط العامة للاتفاق المزمع والذى كنا نرجو من ورائه تحقيق وحدة الصف الوطني التي من اجلها نذرعنا بالصبر واحتملنا الكثير لانها السبيل الوحيد للاستقرار المنشود وتجنب البلاد ويلات الفتن والحروب الاهلية ،

ظللنا نسلك سياسة الصبر هذه املين ان يلهم الحاكمون بالجدية، ومضت الشهور متتالية ونحن نجد انفسنا حيث بدانا بيلما الشقة تتسع يوما بعد يوم بين القوى الوطنية ذات الشان والحكومة لا تلتفت الى شيء من هذا بل وتتخذ من السياسات والمسالك ماينافض ارادة الامة على خط مستقيم ولاح في الافق من الاعمال مايهدد السيادة السودانية في الصميم وماينذر بتفتيت وحدة تراب السودان بصورة غير متداركة

لذلك وعندما اتيح لنا زيارة السيد لميرى لمنطقتي النيل الابيض والازرق سارع المواطنون الينا من مختلف مناطق النيل الابيض والازرق يعبرون عن رغبتهم في استغلال هذه الزيارة للتعبير عن رايهم في الحكم الحالي واشفاقهم على ماسيكون عليه مصير البلاد ان هو سار في سياساته المتبعة ، وماكان لنا والحال هذه الا ان نوافق على تلك الرغبة وهي في راينا تعكس ارادة الاغلبية العظمى من ابناء السودان ، ولذلك وعندما اتصل بنا رسميا بخصوص زيارة السيد لميرى وضحنا هذا الامر واعترضنا مبدين عدم الموافقة على زيارة كهذه لمناطق النيل الابيض والجزيرة ابا بصورة خاصة ، ولذلك لما يترتب على هذه الزيارة من نتائج وخيمة ،

بيات الزيارة وكانت نتائجها كما راينا في معارضة الامة السودانية لهذه الحكومة وبعد المظاهرات العدائية التي شهدها السيد لميرى ومرافقوه في مختلف المناطق معاحدى به للتعديل برامجه والغاء زيارة العديد من المناطق فظللنا نراقب الاحداث مشفقين على الموقف، وبيلما كنا على ذلك الحال ادهشنا ان نعلم ان قوة قوامها ثمانية واربعون مصلحة وثالثة حاولت اقتحام الجزيرة ابا من ناحية الجسر فلهضت اليها جماهير غفيرة من الانصار حالت بينها وبين دخول الجزيرة ابا لفترة اربعة ساعات ، بعدها ابدى قائد القوة رغبته في مقابلتنا ليبلغنا رسالة ، ولما بلغناها ابنينا القبول ، وجاءنا القائد وزميل له وعبرا عن حرصهم على وحدة الصف وعدم سفك دماء السودانيين وطلب ان نبدى له ماخذنا واعترضاتنا على الوضع القائم لينقلها الى باعليه ، ولقد لخصنا له ذلك في النقاط الاتية ..

١ . ازالة الواجهة الشيوعية للحكم .

٢- ازالة التدخل المصرى الليبى وعملائه .

٣ - اشراك الناس في الحكم لفترة الانتقال .

٤- وضع مسودة الدستور الاسلامي واجازتها باستفتاء شعبي

٥ - اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الابرياء وعلى راسهم السيد الصادق المهدى وتقديم كل من وجه اليه اتهام محدد للقضاء .

٦ كل الاتفاقيات التي عملت اخيرا والتي تمس السيادة السودانية او السياسات الوطنية

مشاهد من الأحداث ،إحدي الدبابات وآثار الضرب.

الانقلابيون يتفرجون علي اثار جريمتهم.

وثيقة تاريخية مصورة لأحداث

شهداء ودنوباوى

موسى لبراج

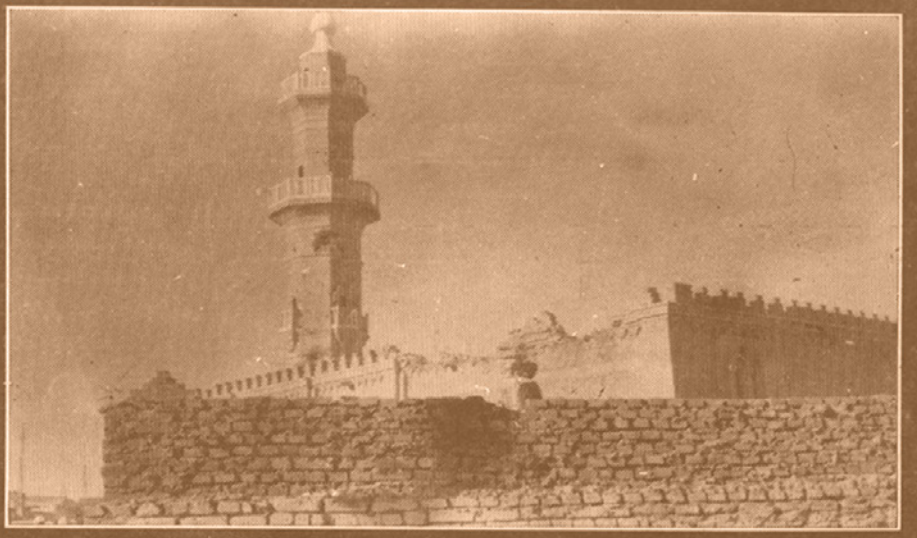

بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على حادث الشهداء

مارس ٧١ - ١٩٨٦

أحد الانصار يخضع للتحري بعد الاحداث.

4

أمثلة لأخطاء التوثيق ومن مشارك في الأحداث ما أعظم الفرية ولكن لا عجب ؟

في المقال السابق تحدثت عن التوثيق وأهميته كأفضل بديل عن الشفاهية المضيعة لنفائس المعلومات وملم الحقائق وأوردت أمثلة لمن وثقت لهم من الرواة الثقات وختمت المقال بالوصفة الطبية التي جعلتهم كذلك صحة وذاكرة ورواية .

في هذا المقال أعرض توثيقاً نشرته جريدة التغيير بعددها الثالث الصادر في يوم الخميس 27 ذو القعدة 1434 هـ الموافق 3 أكتوبر 2013 م وذلك بعنوان ذاكرة وطن وكان مجتر الذكريات المنشورة هو المايوي أبو القاسم محمد إبراهيم فقد كان أحد قادتها ومن أبرز من برز متحدثاً عنها ومدافعاً لا سيما في أوقات ما بعد الثورات والهبات التي قامت ضدها . فهو بحق كما قالت عنه ديباجة التحقيق « من أبرز قيادات مايو وركائزه الأساسية « ولقد وفقت مجرية التحقيق في قولها عنه بأنه (فتح قلبه) فتكلم بعاطفة فكان الحديث عن تلك القضايا محملاً بعدد من الأخطاء الجسيمة. ولأنه الحديث في التحقيق يتناول قضايا حساسة مثل «أسباب ضربة الجزيرة أبا»، «مقتل الإمام الهادي المهدي»، و«انقلاب هاشم العطا وحسن حسين". وصفته الصحفية بأنه (تحدث بدون فلترة) فجاء حديثه عن تلك القضايا جاء محملاً بعدد من الأخطاء الجسيمة.

من ناحية منهجية، يمكن القول إن ما جاء في التصريحات يمكن تصنيفه كرواية غير محققة أدت إلى تشويش الحقائق. ومن المهم التنبيه هنا إلى أن هذا النوع من التصريحات لا ينبغي أن يُقبل دون تمحيص، إذ إن مثل هذه التصريحات، وإن كانت قد صادقت عليها بعض الأوساط، لا تفتقر فقط إلى الدقة، بل تحمل أيضًا معلومات مغلوطة ومضللة ونمط من أنماط الدعاية قد تؤدي إلى نشر السرديات المغلوطة إذا لم يتم التدقيق في صحتها. الأشخاص الذين قد يصدقون تلك السرديات المضللة ويعتمدون عليها، قد ينقلونها على أنها حقائق، مما يعرضهم لاتهام بالخطأ في نقل المعلومات.

من الأهمية بمكان أن يعتمد الموثق على معايير علمية دقيقة عند القيام بعملية التوثيق، خاصة من خلال الرجوع إلى أدوات مشابهة لعلم «الجرح والتعديل» الذي يحدد شروط قبول أو رفض الأشخاص الذين يتم توثيق رواياتهم. يجب على الموثق أن يتأكد من أن الشخص الذي يتم توثيقه يستوفي الشروط الموضوعية اللازمة، وأنه لم يُرفع عنه القلم لسبب شرعي أو علمي. كما يجب تجنب توثيق من يخفون أقوالهم أو يسترون أفعالهم ولا يكشفون عن الحقائق في سياق توثيق المعلومات التاريخية.

في السياق ذاته، لا يمكن اغفال تضارب المصالح في التوثيق لـ«ذاكرة وطن» حقيقية، حيث من غير المقبول تصوير السرديات المضللة والدعاية السياسية باعتبارها ذاكرة وطنية. فتوثيق الأحداث التاريخية يتطلب مسؤولية كبيرة، إذ يتحول من الشفاهية إلى التدوين بشكل دقيق، ويجب على الموثق أن يتحرى الصدق والموضوعية، تمامًا كما يتوجب على المصدر المتحدث أن يتوخى هذه المعايير.

أهم معايير التوثيق المهنية:

يتعين على الموثق أن يتحقق من صحة الشخص الذي يريد توثيق روايته، والتأكد من خلوه من العيوب التي قد تؤثر على مصداقية الرواية، مثل:

1. ضعف الذاكرة: يشكل ضعف الذاكرة خطرًا على دقة الرواية ويجب مراعاة ذلك في التوثيق.
2. المصالح الشخصية أو الغرض المسبق: من المهم تحديد ما إذا كانت هناك مصالح شخصية أو أهداف معينة قد تؤثر على الحياد في الرواية.
3. عدم المعاصرة: يجب التأكد من أن الشخص الذي يروي الأحداث قد عاصرها بشكل مباشر، أو على الأقل كان لديه المعلومات الدقيقة حولها.

الشفافية والصدق في التوثيق:

تعتبر الأمانة والصدق من المبادئ الأساسية في علم التوثيق. أكبر الكبائر التي تؤثر على مصداقية الرواية هي التضليل ، وهو ما يتعارض مع معايير الدقة والموضوعية في التوثيق. يجب على الموثق أن يكون حذرًا في اختيار من يوثق لهم وأن يتحقق من نزاهتهم وموضوعيتهم في سرد الحقائق. فالصدق هو من أسس نقل المعرفة بشكل صحيح، ويجب أن يتوافق مع الأمانة في نقل الأحداث والوقائع.

التضليل والدعايا من منظور علمي، هو نشر سردية وشهادات بشيء يتناقض مع الواقع وتغييب الحقيقة. في التوثيق التاريخي والعلمي، يُعد مخالفة جوهرية لمبادئ الدقة والموضوعية، إذ يشوه الحقائق ويؤدي إلى تقديم صورة مغلوطة عن الأحداث. قد تنتشر المعلومات المغلوطة والمتضاربة في بعض الأحيان عن طريق الخطأ أو السهو، وهذا أمر مفهوم في بعض

الحالات، ولكن الإشكالية الكبرى تكمن في تقديم السرديات المضللة عن قصد، حيث يستحضر الشخص الحقيقة ويختار عمداً تقديم ما يناقضها.

في بعض الحالات، قد يُبرر التضليل لأغراض إصلاحية أو مصلحة عامة، مثلما يُقال عن «الكذب للإصلاح بين المتخاصمين». في هذه الحالة، يُسمح بما لا يترتب عليه ضرر، بل يُتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على الأطراف المعنية. ومع ذلك في الحياة العامة، لكن سياقات التوثيق والتأريخ، خصوصًا تلك التي تتعلق بنقل الأحداث التاريخية أو حقائق وطنية، يكون الكذب والسرديات المضللة جريمة لا تغتفر؛ لأنه يضيع الحقوق ويُشوه الحقيقة.

الذاكرة والتحريف في السرد:

في بعض الحالات، قد تكون السرديات الخاطئة ناتجًة عن ضعف الذاكرة أو سوء الفهم أو تأثيرات نفسية أخرى. فقد يلجأ الفرد إلى «تجاهل» أو «إنكار» حقائق معينة تجنبًا للحرج أو تجنبًا لمواجهة تداعيات سلوكه السابق. مثلاً، قد يتمنى الشخص الذي ارتكب خطأ فادحًا في الماضي أن يُنسى تصريحاته أو أفعاله، وهذا قد يفسر بعض التصريحات الغامضة التي يتم التراجع عنها لاحقًا.

فيما يخص الرائد «مجتر الذكريات»، الذي تحدث في سياق الأحداث التي وقعت في الجزيرة أبا، يبدو أن هناك العديد من الحقائق التي قد يرغب في نسيانها أو تعديلها، مثل تصريحاته حول جماعة الإخوان المسلمين، أو ما رُوِّج عن دوره في الهجوم على الجزيرة أبا. بحسب ما ذكر المهندس هاشم عبد الحميد، فقد تحدث الرائد عن تأثير تلك الأحداث عليه بشكل غير مباشر، مشيرًا إلى أن ذكرياته المرتبطة بتلك الفترة قد تكون قد اختلطت أو تغيرت بسبب تداعيات الحدث نفسه.

التحليل المنهجي للسرديات المشوهة:

إن تصريح الرائد حول عدم تورطه في فقدان العديد من الأرواح هو أمر مشكوك فيه في ضوء ما شهدته الجزيرة أبا من دمار وأذى. غالبًا ما يتم تفسير مثل هذه التصريحات على أنها محاولة لإخفاء الحقيقة أو تحريفها، وهي إحدى أشكال التلاعب بالحقائق التي قد تحدث لأسباب عدة، منها «فقدان أو ضعف الذاكرة» أو «اللا مبالاة والاستهانة بعواقب الأقوال".

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن بعض الأشخاص، خاصةً من يمتلكون سلطة أو نفوذًا، قد يكونون عرضة لإطلاق تصريحات غير دقيقة أو مغلوطة، إما بسبب عدم اكتراثهم بتأثيراتها، أو بسبب غياب الرقابة على أقوالهم. في مثل هذه الحالات، قد يُقال أن الشخص من النوع الذي «يمكنه أن يقول البغلة في الأبريق» – أي أن لديه القدرة على قول أي شيء دون أن يعير اهتمامًا لما يترتب على ذلك من تداعيات.

بناءً على ما سبق، يظهر أن التشويه والتضليل والتحريف والإهمال في نقل المعلومات ليس فقط انتهاكًا للأمانة العلمية، بل هو تهديد جدّي لفهم الحقيقة التاريخية. يجب أن يتسم الموثقون والباحثون بالشفافية والمصداقية في استعراض الأحداث، متجنبين التأثيرات الشخصية أو التلاعب بالأدلة والشهادات. إن تقديم المعلومات الدقيقة والموضوعية هو الأساس الذي يبنى عليه الفهم الصحيح للأحداث وتوثيقها بأمانة، بعيدا عن التشويه أو التحريف لأغراض معينة.

5

أمثلة لأخطاء التوثيق ، ومن مشارك في الأحداث
إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم لجريدة التغيير

في سياق التحقق من صحة المعلومات الواردة من مختلف المصادر، أواصل مقارنة إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم مع الوثائق التاريخية الموثوقة. من بين التصريحات التي استدعت التحقيق قوله: «كل ما يقال عن شهداء بالآلاف في الجزيرة أبا ليس له أساس من الصحة». هذا التصريح يتناقض مع العديد من الشهادات والوثائق التاريخية، حيث توثق الأحداث بشكل مغاير لهذه الادعاءات.

المقارنة مع الإعلام:

ومن المفارقات أن قناة الجزيرة، التي طالما كانت رائدة في الإعلام العربي، قد تبنت نهجًا مشابهًا، بل بالغت في تخفيض عدد الشهداء إلى «مائة» فقط. قد يتساءل البعض عن سبب هذا التباين في الأرقام بين الواقع وما يتم نقله إعلاميًا. هذه الحالة تمثل إحدى الحالات التي تتطلب تأملًا في كيفية معالجة الإعلام للأحداث التاريخية، خصوصًا عندما تكون تلك المعلومات غير دقيقة. هذا قد يكون ناتجًا عن نقص في التحقيق والتمحيص من جانب القناة أو احتمالًا لتساهل في تأكيد صحة المعلومات. ولذلك، يظل السؤال مطروحًا حول مسؤولية وسائل الإعلام في التوثيق الدقيق والحرص على نشر المعلومات الصحيحة.

التوثيق الخاطئ في تصريحات هيكل:

في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى تصريح الصحفي المصري محمد حسنين هيكل حول أحداث مارس وأبريل 1970 في السودان. هيكل، الذي كان يحظى بمصداقية واسعة نظرًا لخبرته وقربه من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، تحدث عن تلك الأحداث بلغة تفترض المعرفة العميقة بالأمور. إلا أنه فوجئ العديد من متابعيه بتصريحات لم تكن صحيحة. ففي حديثه عن مقتل الإمام الهادي، قال هيكل إن الإمام مات في «كسلا جراء مانجو مسمومة»، وهو حديث يفتقر إلى الأسس الواقعية. هذا التصريح يمكن تصحيحه بسهولة استنادًا إلى الوثائق والشهادات الموثوقة. فقد أثبت ضابط الشرطة مختار طلحة رحمة، الذي كان جزءًا من المجموعة المكلفة بتوثيق الحادثة، أن الإمام الهادي قُتل برصاص الشرطة بالقرب من قرية أونسة في منطقة الكرمك، قرب الحدود الإثيوبية. هذا التوثيق يختلف تمامًا عما ذكره هيكل ويجب على الصحفيين توخي الدقة في نقل الحقائق، خاصة عندما تكون هذه الحقائق محورية في تشكيل التاريخ السياسي.

التوثيق المعتمد على المصادر الموثوقة:

إن الأدلة الوثائقية والشهادات الرسمية التي أوردها الضابط مختار طلحة، والتي وثقت الحادثة في كتاب مذكراته، تعطي صورة واضحة عن مكان وزمان وفاة الإمام الهادي، مما ينسف ادعاءات هيكل. إضافة إلى ذلك، من المفترض أن يعترف أي صحفي أو مؤرخ عندما يتم اكتشاف خطأ في معلوماته ويقوم بتصحيحه علنًا، وهو ما كان من المفترض أن يفعله هيكل بعد التصحيحات التي كانت قد وصلته.

أبو القاسم محمد إبراهيم والذاكرة الانتقائية:

أما بالنسبة لأبو القاسم محمد إبراهيم، فإن إفاداته تظهر في بعض الحالات تناقضًا مع الحقائق المدعمة بالوثائق، خاصة فيما يتعلق بتوثيق الأحداث التي كان هو نفسه جزءًا منها. في إحدى الشهادات الواردة في جريدة «الصحافة» السودانية بتاريخ 11 إبريل 1970، تم التأكيد على مقتل 745 شخصًا وإصابة 280 آخرين في الهجوم الذي شنه الجيش السوداني على الجزيرة أبا في الفترة من 27 إلى 31 مارس 1970. هذه الحادثة تم توثيقها بشكل دقيق من خلال شهادة أهالي الجزيرة أبا الذين قدموا شكوى لمكتب الأمم المتحدة في الخرطوم، وقد تم دعم هذه الشكوى بتوقيعات السكان المحليين.

التوثيق في سياق انتهاكات حقوق الإنسان:

كما أوردت الشكوى العديد من الانتهاكات التي ارتكبها الجيش السوداني، بما في ذلك قصف الأحياء السكنية بالطائرات الحربية، مما أسفر عن مقتل عدد كبير من المدنيين العزل من السلاح. هذا الهجوم كان يتعارض مع المواد الخاصة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وفقًا لاتفاقية جنيف لعام 1949. كما تم التوثيق لعمليات الاعتقال التعسفي والإعدام في محاكم غير عادلة، وهو ما يشكل انتهاكًا واضحًا لحقوق الإنسان.

من خلال مقارنة إفادات أبو القاسم محمد إبراهيم مع الوثائق والشهادات المتوفرة، يتضح بجلاء أن هناك تناقضات كبيرة بين ما ذكره وبين الحقائق المدعمة بالأدلة. هذه التناقضات تبرز الحاجة الملحة للتحقق الدقيق من المصادر قبل تقديمها للرأي العام. في هذا السياق،

من الضروري للمؤرخين والصحفيين أن يعتمدوا على الوثائق الرسمية والشهادات الموثوقة عند تقديم المعلومات، وأن يكونوا مستعدين لتصحيح أي أخطاء تظهر لاحقًا.

وفقًا للتوثيقات التي أوردها شهود العيان والوثائق الرسمية، قامت القوة المهاجمة من الجيش، بتوجيهات من قيادتها، بتنفيذ سلسلة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في جزيرة أبا في عام 1970. من بين هذه الانتهاكات، تم دفن عدد كبير من المدنيين أحياء داخل الخنادق، رغم أنهم كانوا مصابين ولا يستطيعون الخروج بسبب إصاباتهم. وهو انتهاك موثق للمادة (2/3) من اتفاقية جنيف لعام 1949 التي تحظر المعاملة اللا إنسانية للمصابين والجرحى في النزاعات المسلحة.

علاوة على ذلك، أقدمت القوة المهاجمة من الجيش على جرف الجثث بالجرافات ودفنها في حفرة جماعية كبيرة. هذا العمل يشكل انتهاكًا صارخًا للكرامة الإنسانية ويتعارض مع مبادئ الإنسانية التي نصت عليها اتفاقية جنيف، والتي تؤكد على احترام حرمة الموتى وعدم المساس بكرامتهم.

الاعتقالات والمحاكمات غير العادلة:

بعد اجتياح القوة المهاجمة من الجيش للجزيرة ابا، تم اعتقال عدد كبير من المواطنين بناء على شبهات غير محددة أو تدفعها التصفية سياسية. هؤلاء المعتقلون تمت محاكمتهم في محاكم تفتقر إلى العدالة، سواء في تشكيلها أو في إجراءاتها. وقد أصدرت هذه المحاكم أحكامًا بالإعدام والسجن بحق عدد من المعتقلين دون ضمانات حقوقية، بشكل

يتناقض مع المادة (3/1/د) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، وكذلك مع المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي تضمن حق الإنسان في محاكمة عادلة.

مقتل الإمام الهادي عبد الرحمن المهدي:

فيما يتعلق بمقتل الإمام الهادي عبد الرحمن المهدي، تشير التوثيقات إلى أنه أثناء بعد مغادرته جزيرة أبا متجهًا إلى إثيوبيا، تم اعتقاله من قبل قوات الشرطة في منطقة الكرمك الواقعة بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية. وقد قام أحد أفراد الشرطة بإطلاق النار عليه، وتركه ينزف حتى فارق الحياة. بالإضافة إلى الإمام الهادي، تم قتل ثلاثة من مرافقيه، وهم سيف الدين الناجي، محمد أحمد، ومصطفى، بعد أن تم أسرهم. هؤلاء الأشخاص قتلوا أيضًا بعد أن تم اعتقالهم، وذلك بإطلاق النار عليهم من قبل الشرطة السودانية. دون محاكمة عادلة.

التوثيق القانوني والمراجع:

تستند هذه المعلومات إلى الشكاوى المقدمة من أهالي جزيرة أبا إلى مكتب الأمم المتحدة في الخرطوم، وكذلك إلى شهادات متعددة من شهود العيان الذين كانوا على دراية مباشرة بالأحداث. هذه الشكاوى تم توثيقها في مذكرات رسمية تحمل توقيعات المواطنين، مما يعزز مصداقية الوقائع المذكورة. الشكوى مرفقة أدناه .

الشكوى التي تقدم بها الأهالي للأمم المتحدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ الأمين العام للأمم المتحدة

بواسطة / مكتب الأمم المتحدة بالسودان

تحية طيبة،،،

وبعد معلوم لديكم ان المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة من اقسى التجارب التاريخية المشتركة في المجتمع الانساني وانه في القرن العشرين واكثر تحديدا والنصف الثاني منه تفشت النزاعات المسلحة الداخلية وارتبطت في غالب الاحيان بقيام وتدعيم او انهيار دولة وطنية وقد اخذت المناطق الحضرية والسكنية تتحول على نحو متزايد إلى ساحات القتال في النزاعات الداخلية والحروب الاهلية، وقد ارتفعت اعداد الضحايا المدنيين بصورة مشهودة كذلك اصبح الاطفال والشباب يتعرضون لعنف النزاع المسلح، ويعانون من اثاره اكثر من اي وقت مضي.

ان القانون الدولي الانساني يعمل على توفير العناصر الحاسمة التي تشكل النواة المشتركة ويعمل على حل المشكلات الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

السيد الأمين العام للأمم المتحدة نحن سكان الجزيرة ابا – السودان نحتمي الآن بالقانون الدولي الانساني نرجو انصافنا والقصاص لنا ضد نظام اهدر كرامتنا وداس على حقوقنا الانسانية ولما كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ديسمبر 1948م تواثقت وتعاهدت عليه الشعوب الحرة المحبة للسلام وكذلك الاتفاقيات الدولية (اتفاق جنيف بشأن معاملة اسرى

الحـرب اغسـطس 1949م وان دولـة السـودان قـد وقعـت عليهـا جميعـا فـلا منـاص مـن الاحتـكام إلـى نصوصهـا حيـث دعـت الحاجـة إلـى ذلـك وفقـا **للوقائـع ادنـاه:**

1. الجزيـرة ابـا مدينـة صغيـرة تقـع على النيل الابيض احد روافد النيل شـمال مدينـة كوسـتي 300 كيلـو جنـوب الخرطـوم (عاصمـة السـودان) مسـاحتها 74 ميـل مربـع تقريبـاً لهـا مدخـل بـري واحـد عبـارة عن جسـر ترابي بشـارع الخرطوم كوسـتي (7)

2. في الفتـرة مـن 27 مـارس 1970م إلـى 31 مـارس 1970 تعرضـت الجزيـرة ابا لحصـار عسـكري ثـم هجـوم بـري وجـوي اسـتعملت فيـه الاسـلحة المختلفـة وقـد اسـقطت القنابـل مـن طائـرات الميـج 17 وقـد بلغ عدد القتلى سـبعمائة وخمسـة واربعـين وعـدد الجرحـى مـا يربـو عن المائتين وثمانين شـخصاً وقد كان هـذا الهجـوم بأوامـر مباشـرة مـن النظـام الحاكـم وقتهـا وهـو ما يسـمي بنظـام مايـو الـذي اسـتولى علـى السـلطة بعـد ان قـام بانقـلاب عسـكري في يـوم 25مايـو 1969موالـذي تزعمـه المدعـو جعفـر محمـد نميـري.

3. لقـد تم القصـف البـري والجـوي علـى اهـداف مدنيـة حيـث تركـز علـى الاحيـاء السـكنية ومـن ثـم قتـل عـدد كبيـر مـن المدنيـين العـزل مـن السـلاح والاطفـال والنسـاء، وهـذا يخالـف نـص المـادة 3/1/1 مـن اتفاقيـة جنيـف بشـأن حمايـة الاشـخاص المدنيـين في وقـت الحـرب اغسـطس 1949م.

4. عنـد اجتيـاح الجيـش الحكومـي للجزيـرة ابـا قـام وبأوامـر مباشـرة مـن قيـادة النظـام بالإسـاءة لكرامـة السـكان ومعاملتهـم معاملـة مهينـة ومذلـة وهـذا يخالـف نـص المـادة 3/1/ج مـن اتفاقيـة جنيـف بشـأن حمايـة الاشـخاص المدنيـين في وقـت الحـرب اغسـطس 1949.

5. ايضا قام الجيش الحكومي وبأوامر مباشرة من قادته بدفن عدد كبير من المدنيين احياء داخل الخنادق رغم انهم جرحي ولا يستطيعون الخروج من هذه الخنادق وهذا يخالف نص المادة 3/2 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب أغسطس 1949م.

6. ايضا قام الجيش الحكومي بجرف الجثث بالجرافات ودفنها في حفرة كبيرة في منظر محط لكرامة الانسان وفيه انتهاك صارخ لحرمة الموتى، وهذا يخالف نص المادة ج/3/1 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب اغسطس 1949

7. بعد اجتياح الجيش الحكومي للجزيرة ابا قام بأسر عدد كبير من المواطنين بناء على شبهات مختلفة وقام بمحاكمتهم في محاكم تفتقر إلى العدالة في تشكيلها وجراءتها وقد اصدرت هذه المحاكم احكامها بإعدام وسجن عدد كبير من الاشخاص المأسورين وهذا يخالف نص المادة د/3/1 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب اغسطس 1949 المادة 10 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ديسمبر 1948

8. بعد مغادرة امام الانصار الهادي عبد الرحمن الهادي للجزيرة ابا قاصدا الخرطوم إلى اثيوبيا اسرته قوة من الشرطة في منطقة الكرمك (مدينة تقع بالقرب من الحدود السودانية الاثيوبية) وقد قام احد افراد الشرطة بإطلاق النار عليه وبأمر من قادة النظام ترك جرحه ينزف حتي فارق الحياة وكذلك مرافقيه سيف الدين الناجي ومحمد احمد مصطفى قتلا بعد اسرهما بعدد من الطلقات النارية من الشرطة وهذا يخالف احكام اتفاقية جنيف بشأن معاملة اسري الحرب اغسطس

1949السيد الأمين العام للأمم المتحدة هذه الوقائع تعتبر جريمة ضد الانسانية ورغم انه قد مضى عليها حتى الآن ستة وثلاثين عاماً الا اننا اليوم نطالب بالتحقيق فيها وإبرازها للعالم الحر المحب للسلام ومحاسبة مرتكبيها والقصاص منهم ورد اعتبار القتلى ومواساة أسرهم لإيماننا بان الحق قديم، وما ضاع حق وراءه مُطالب والشواهد على الأرض ماتزال باقية تشهد على صدق ادعائنا فهل أنتم معنا من أجل تحقيق أهداف وجود هذه المؤسسة الدولية في العالم نأمل في ذلك.

ولكم جزيل الشكر

6

أمثلة لأخطاء التوثيق من مشارك في الأحداث

يعد التوثيق من الركائز الأساسية في الكتابة التاريخية، حيث تساهم الوثائق والشهادات في تقديم سرد واقعي للأحداث. ومن الضروري أن يكون التوثيق خاليًا من التأويل غير الموضوعي، ليظل مصدرًا موثوقًا يعتمد عليه الباحثون والمراجعون الأكاديميون. بحيث يراعى فيه الأسلوب العلمي ، مع التركيز على تصحيح الأخطاء في التوثيق وتحليل كيف يمكن تحسين الأسلوب وفقًا لمعايير التوثيق الأكاديمي.

إن إفادات أبي القاسم محمد إبراهيم قد تصبح مرجعًا تاريخيًا يُعتمد عليه من قبل الباحثين في المستقبل، لا سيما بعد مرور الزمن ووفاة شهود الأحداث. هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى تكرار سرديات مشوهة على أنها حقائق يصبح من السهل إضفاء مصداقية غير مستحقة عليها. هذا يشكل خطرًا حقيقيًا على دقة التوثيق التاريخي، إذ يعتمد كثير من الدارسين على المصادر الأولية كمراجع أساسية لتفسير الوقائع التاريخية.

تلك الإفادات كادت أن تمر دون اعتراض أو تدقيق، بل أن بعض الأفراد قد ناقشوها بشكل غير جاد، ودعوا إلى مراجعة ما قاله أبو القاسم بشأن

أحداث جزيرة أبا من دون اتخاذ موقف نقدي حقيقي. هذا يسلط الضوء على مشكلة غياب النقاش الموضوعي حول هذه الأحداث، مقارنةً بالعديد من الأشخاص الذين يمتنعون عن التعبير عن الحقيقة رغم معرفتهم بها.

من المثير للاستغراب أن أبو القاسم محمد إبراهيم قام بتوثيق أحداث وقعت في ود نوباوي، حيٌّ في قلب العاصمة السودانية أم درمان، دون أن يولي اهتمامًا لآراء سكان الحي وأهمية الحدث في تاريخهم. إذ أشار في حديثه لجريدة التغيير إلى أن الأنصار تجمعوا في مسيرة جماهيرية، مؤكدًا أن المسيرة كانت وراء أحداث العنف التي تلتها. وفي توثيقه، قال: "الأنصار تجمعوا وتحركوا في جموع غفيرة وسارت في مسيرة أدت إلى قفل الكبري وتعطيل الحركة..."

هذا التفسير يتناقض مع الشهادات الأخرى التي تؤكد أن الموكب كان سلميًا بالكامل، وأن المشاركين كانوا يتوجهون في مسيرتهم نحو السلاح الطبي، وأن الاعتداءات من قبل قوات أبي القاسم قد بدأت حينما تعرض الموكب لإطلاق النار العشوائي.

تثبت الشهادات المستقلة من شهود عيان شاركوا في الأحداث أن المسيرة كانت تسير بشكل سلمي وانضباط تام، ولم يكن هناك أي شكل من أشكال العنف من جانب المتظاهرين. وفقًا لما وثقه الصحفي موسى السراج، الذي كان شاهدًا على الأحداث، تعرض المتظاهرون لإطلاق نار مفاجئ من الجنود، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال وكبار السن داخل المسجد.

الصور التي التقطها الصحفي موسى السراج، والتي تم نشرها في وقت لاحق للحادث، تظهر بوضوح آثار العنف والتدمير، مما يعزز حقيقة وقوع

الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المهاجمة. وبذلك، يظهر أن أبو القاسم محمد إبراهيم قد أخفق في تقديم صورة دقيقة للوقائع، وقام بتوثيق مغلوط يعكس صورة مغايرة للحقائق.

إن توثيق الأحداث التي تتعلق بحياة البشر أمر بالغ الأهمية، ويجب أن يتم بعناية فائقة. وفي هذا السياق، يمكن أن يُخضع توثيق أبي القاسم محمد إبراهيم للمراجعة والتقييم وفقًا للمعايير الأكاديمية والتوثيقية، حيث يجب التأكد من موثوقية الشهادات، والتحقق من مصداقية المصادر، والابتعاد عن التحيز في نقل الأحداث. كما يجب أن يكون الهدف من التوثيق هو تقديم سرد موضوعي يعكس الوقائع دون تلاعب أو تأويل غير دقيق.

يجب أن تتحمل الجهات التي توثق الأحداث مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه المجتمع والتاريخ. ففي الحالات التي تشمل انتهاكات لحقوق الإنسان، يجب أن يتم توثيق هذه الانتهاكات بمهنية وموضوعية، لكي تتمكن الأجيال القادمة من التعلم من أخطاء الماضي وضمان عدم تكرارها. إن التلاعب بالحقائق أو تجاهلها يعد خرقًا أخلاقيًا ويهدد مصداقية التوثيق التاريخي.

في الختام، لا بد من التأكيد على أهمية توثيق الأحداث التاريخية بأعلى معايير الدقة والحياد، بحيث يتم تسجيل الوقائع كما حدثت دون تأثير من الآراء الشخصية أو الانحيازات. إن الوقائع التي تم توثيقها بطريقة غير دقيقة، كما في حالة أبي القاسم محمد إبراهيم، تشكل خطرًا على ذاكرة المجتمع وتُعرض المستقبلين للأحداث إلى تلقي معلومات مشوهة. يجب على الباحثين والمراسلين أن يتبنوا معايير علمية صارمة في التوثيق من أجل ضمان الحفاظ على الحقيقة وسلامة التاريخ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

المحاضر والمذكرات:

- محضر اجتماع بين الهادي المهدي وعضوي انقلاب مايو فاروق حمد الله وأبو القاسم محمد إبراهيم.
- مذكرة بمناسبة الذكرى المئوية للإمام عبد الرحمن المهدي، بيانات وخطابات الإمام الهادي للوكلاء 7 صفر 1387 هـ/29 مايو 1967م.

الكتب:

- أسرار وراء الرجال
- الهادي المهدي، خطابات وبيانات
- عبد المحمود أبو شامة، المسيحية من نبتة إلى المهدية
- فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة الوطنية السودانية
- عيسى مكي عثمان، من تاريخ الإخوان المسلمين في السودان
- والي الدين الهادي، الغربال
- مختار طلحة، مذكرات ضابط شرطة
- محمد أحمد كرار، سنة أولى مايو
- الصادق الهادي، مجزرة الجزيرة أبا
- يوسف حسن، الإمام الهادي من الميلاد إلى الاستشهاد
- محمد حسين عبد الله، السجل العائلي لأسرة الغمام الهادي وخلفائه ومن صاهرهم.

الصحف:

الصحف السودانية:

- صحيفة الأمة
- صحيفة صوت الأمة
- صحيفة الأيام
- صحيفة الرأي العام
- صحيفة الصحافة
- صحيفة الصيحة
- صحيفة آخر لحظة

الصحف العربية:

الحياة اللبنانية.

مقابلات شخصية:

- السيدة رقية عبدالله الفاضل، في منزل الأسرة بأم درمان.
- هاشم عبدالحميد – ماديغري، نيجيريا.
- اسماعيل عبدالله– الفاضل، منزل الأسرة بأم درمان ودنوباوي.
- محمد الهادي المهدي، أم درمان.
- عبد الحميد صالح ، تمت المقابلة بمنزله بالخرطوم.
- محمد حسن إحيمر ، تمت المقابلة بالجزيرة أبا.
- الفكي منصور الجزولي ، من أهالي غرب المناقل، تمت المقابلة بأم درمان .

- سليمان أديب، من الخرطوم بحري، السامراب، تمت المقابلة بأم درمان.
- صبر عبدالرحمن قرايف، تمت لمقابلة ودنوباوي، أم درمان.
- محمد طاهر الخزامي، تمت المقابلة في أم درمان الثورة.
- تيراب تندل، تمت المقابلة في أم درمان.
- محمد علي الأمين، تمت المقابلة في الثورة، أم درمان.
- زين العابدين أحمد عبدالقادر، من أهالي قرية كرتوب، غرب ولاية الجزيرة، تمت المقابلة بأم درمان.

لقاءات تلفزيونية:

- إسحق محمد الخليفة شريف، فيلم توثيقي، تلفزيون – السودان.
- أبو القاسم محمد إبراهيم، تلفزيون السودان.
- بيان بقرارات مؤتمر وكلاء الإمام، الجزيرة أبا 1968/12/1م.

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

الناشر
دار آريثيريا للنشر والتوزيع – الخرطوم – السـودان
جوال: 00249122094856 - 121566207
البريد إلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

إن أي كتابة تاريخية هي مهمة لكونها تحرك ساكناً في عملية التوثيق التاريخي السوداني تحتاج إلى الكثير من الجهود. وقد فعل الدكتور يوسف حسن خيراً بكتابة هذه الرؤى والأفكار التوثيقية تناولت موضوعين، الأول: عن الرواية الشفاهية، وهنا أشير إلى أن هناك ضوابط منهجية أساسية يجب أن تراعى في توثيق الرواية منها تسجيل الرواية الشفهية ونقلها بدقة وبنصها مع كتابة تاريخ ومكان الرواية، وكذلك يجب اختيار مصادر موثوقة للمقابلات، وتسجيل المعلومات المتوفرة عن الراوي، ومن المهم التحقق من صحة المعلومات عبر مقارنتها بمصادر أخرى مدونة أو شفاهية.

أما الموضوع الثاني الذي تطرق اليه الكاتب هو نقد الشهادة التاريخية، وهو عملية تقييم دقة ومصداقية المعلومة التاريخية من خلال نقد المضمون وتحليله للتأكد من مصداقيته، وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالفترة التى قدمت فيها الإفادة التاريخية، فضلاً عن مقارنتها بمصادر أخرى وذلك لضمان موضوعية ودقة الشهادة التاريخية.

APD
دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation